وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة العراقية
كلية التربية للبنات
AL IRAQIA UNIVERSITY
الجامعة العراقية

مجلة كلية التربية للبنات

مجلة دورية فصلية محكمة

تصدر عن كلية التربية للبنات

FONT USED : THAMANT ENNAR KUFNA LIGHT2

٣٤/ج١
العدد الرابع والثلاثون
١٥ ايلول
١٤٤٨هـ ٢٠٢٦ م

ISSN (print): 2708 - 1354 ISSN (online): 2708 - 1362

الرؤية والرسالة والهدف

الرؤية (Vision) :

الريادة في مجال نشر البحوث العلمية ، والسعي للوصول لتصنيف عالٍ متقدم بين المجلات العلمية المحكمة ، وأن تكون مجلتنا نبراساً للعلم والمعرفة ، وواجهة علمية وثقافية مشرقة لكليتنا الموقرة ورمزاً خلاقاً يجمع بين الأصالة والحداثة.

الرسالة (Mission) :

إثراء الحركة العلمية بأجود أنواع البحوث والدراسات المتخصصة والتربوية ، التي تربط بين الأصالة والحداثة ضمن اطار حضاري بناء ، باستثارة همم الباحثين وتنمية قدراتهم في النشر العلمي الأصيل وباللغتين العربية والإنكليزية ، وبما يُسهم حتماً في إيصال الفكر الوطني / التربوي لكل شعوب العالم . وإتاحة الفرصة للباحثين لتقديم الصورة الحقيقية الناصعة لدور المرأة في المجتمع الإنساني ككل وفي بلدنا العراق بشكل خاص.

الأهداف (Aims) :

تسعى مجلتنا إلى تحقيق الأهداف الآتية :

١.تنشيط البحث العلمي التخصصي في العلوم الإنسانية والمجالات التربوية وقضايا المرأة .

٢.تشجيع البحوث والدراسات والأنشطة العلمية التي تربط الأصالة بالحداثة وصولاً إلى تنمية الاعتزاز بماضينا الجميل والاختيار الواعي لما في الحداثة من توجيهات ينتفع منها الجيل الجديد .

٣. التواصل العلمي والبحثي الهادف مع المراكز العلمية ، والعلماء والباحثين لإبراز دور المرأة في المجتمع علمياً وتربوياً ، وإبراز نشاطاتها البناءة في مجال التخصص والتعليم .

٤.تسليط الضوء والاهتمام عما وصلت إليه المرأة لعراقية من رقي ومساهمة فاعلة في التنمية المستدامة لمجتمعنا الطيب .

٥.تنمية الوعي التربوي لدى الجيل الجديد من خلال استعراض الأفكار والأنشطة التربوية والتعليمية التي تساهم في انماء روح الاحترام للأصالة والانتقاء الواعي للحداثة.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الرَّحْمَٰنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴿٢﴾ خَلَقَ
الْإِنسَانَ ﴿٣﴾ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾

سورة الرحمن: الآيات ١ - ٤

مجلة كلية التربية للبنات

مجلة علمية محكمة

دورية فصلية

تصدر عن كلية التربية للبنات

Iraqia University

Journal of the College of Education for Women: A Peer-Reviewed Academic Journal

جـهة الإصدار: كلية التربية للبنات / الجامعة العراقية اختصاص الـمجلة: العلوم الإنسانية والتربوية

ISSN 2708-1354 (Print)

ISSN 2708-1362 (Electronic)

رقم الاعتـماد في دار الكتب والوثائق العراقية 2138 لسنة 2016م نوع الإصدار: (فصلي) كل ثلاثة أشهر.

نطاق التوزيع: داخل العراق البريد الإلكتروني:-

wom.mag.uni@aliraqia.edu.iq

هاتف سكرتارية التحرير: 07747936814 (الهاتف الأرضي) داخلي: (2028)

مجلة كلية التربية للبنات – الجامعة العراقية ، المجلات الأكاديمية المحكمة:

https://www.iasj.net/iasj/journal/349/issues

- **حقوق النشر محفوظة.**
- **الحقوق محفوظة للمجلة.**
- **الحقوق محفوظة للباحث من تاريخ تسليم البحث إلا في حالة تنازله الخطي.**

ما ينشر في المجلة من بحوث ووجهات نظر تعبر عن أصحابها

ولا تعبر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير أو وجهة نظر الكلية.

التعريف:

مجلة علمية دورية محكمة فصلية تصدر عن كلية التربية للبنات الجامعة العراقية تعنى بنشر البحوث في المجالات الإنسانية والتربوية

تحمل الرقم الدولي:

ISSN (print): 2708 - 1354 ISSN (online): 2708 - 1362

مجلة معتمدة في دار الكتب والوثائق العراقية بالرقم: (2138) لسنة 2016م

وتقوم بنشر البحوث العلمية القيمة والأصيلة

في مجالات العلوم الإنسانية المختلفة باللغتين العربية والإنجليزية.

دعـــوة:

ترحب هيئة تحرير المجلة بإســـهامات الباحثين، وأصـــحاب الأقلام من الكتاب والمثقفين في أقســـام الفكر الإســـلامي، والعلوم الإنســـانية، والاجتماعية، والتعليمية والتربوية، وكل ما لـه صـــلة بشـــؤون المرأة والمجتمع، وقضـــايا الإنماء التربوي والتعليمي، والبرامج التطويرية المعاصـــرة على وجه العموم ، على وفق قواعد النشـر المعتمدة من هيئة تحرير المجلة ، على وفق تعليمات وضـوابط النشـر في الـــمجلات العلمية الصادرة من دائرة البحث والتطوير في وزارة التعليم والبحث العلمي الموقرة.

أولاً : رئيس هيئة التحرير:

الأستاذ الدكتور

ورقاء مقداد حيدر / قسم الشريعة / الفقه المقارن

ثانياً : مدير التحرير:

الأستاذ الدكتور

أحمد عبد الجبار فاضل/ اللغة العربية / البلاغة والنقد/ قسم اللغة العربية

ثالثاً : أعضاء هيئة التحرير:

١.	أ.د. مولود عويمر: تخصص: التاريخ / جامعة الجزائر / كلية العلوم الإنسانية	عضواً خارجياً.
٢.	أ.د. إبراهيم عبد الرحيم أحمد ربابعة: تخصص: أصول فقه / جامعة الوصل / كلية الدراسات الإسلامية/ الإمارات العربية .	عضواً خارجياً
٣.	أ.د. عبد الملك بو منجل: تخصص: اللغة العربية/ النقد الأدبي/جامعة سطيف ٢ ، الجزائر/ كلية الآداب واللغات .	عضواً خارجياً.
٤.	أ..م.د نجاة موسى الفيتوري : تخصص: تربية وعلم نفس/علم نفس تعليمي/ الجامعة الأسمرية الإسلامية / كلية التربية / ليبيا .	عضواً خارجياً
٥.	أ.م.د نجاح عبدالله احمد البياع : تخصص: الدراسات الإسلامية / الدعوة والثقافة الإسلامية/ جامعة الأزهر / كلية أصول الدين / مصر .	عضواً خارجياً
٦.	أ.د. سوسن صالح عبدالله سرية : تخصص: اللغة الإنكليزية/الترجمة.	عضواً ومدققاً للغة الإنكليزية

٧.	أ.د. بشرى غازي علوان : تخصص: اللغة العربية /اللغة .	عضواً
٨.	أ.د نهلة عاشور منسي : تخصص: فلسفة إسلامية / الفقه الإسلامي .	عضواً
٩.	أ.د. محمود دهام نايف : تخصص: أصول الدين / الحديث النبوي .	عضواً
١٠.	أ.د. ليث خليل خلف :تخصص: تاريخ / التاريخ القديم .	عضواً
١١.	أ.م.د وصال كاظم حسين : تخصص: اللغة العربية / البلاغة والأدب.	عضواً
١٢.	أ.م.د أسيل عبد الحميد عبد الجبار : تخصص: علم النفس التربوي.	عضواً
١٣.	أ.م.د جنان عبدالله شفيق : تخصص: اللغة الإنكليزية / الأدب .	عضوا
١٤.	أ.م.د ذكرى فاضل محل : تخصص: طرائق التدريس / التاريخ .	عضواً
١٥.	م.د سماح ثائر خيري : تخصص: رياض أطفال .	عضواً
١٦.	أ.د يونس يحيى عبدالله : تخصص: اللغة العربية / اللسانيات النصية.	عضواً ومدققاً لغوياً.
١٧.	أ.م.د. سيناء أحمد جار الله : تخصص: دراسات مالية / إدارة مالية .	عضواً ومحاسباً مالياً

رابعاً : موظفو المجلة

١. م.م. مروة مرزة حمزة / تخصص : تاريخ / مسؤولة وحدة المجلة .

٢. براء إبراهيم سالم / سكرتيرة المجلة .

ضوابط النشر في المجلة

١. تتخصص المجلة بنشر الحوث العلمية القيمة والأصيلة في المجالات الإنسانية، والتي لم يسبق نشرها أو تقديمها إلى أي جهة أخرى (بتعهد خطي من صاحب البحث) ضمن المحاور المشار إليها في التعريف أعلاه ،شرط الالتزام بمنهجية البحث العلمي وخطوات المتعارف عليها محلياً وعالمياً، وتقبل البحوث بإحدى اللغتين العربية أو الإنجليزية بنسبة محددة.

٢. تخضع البحوث المرسلة إلى المجلة جميعها لفحص أولي من هيئة التحرير لتقرير مناسبتها لتخصص المجلة، ثم لبيان أهليتها للتحكيم، ويحق لهيئة التحرير أن تعتذر عن قبول البحث بالكامل، أو تشترط على الباحث تعديله بما يتناسب وسياسة المجلة قبل إرسال إلى المحكمين.

٣. ضرورة تحقق السلامة اللغوية مع مراعاة علامات الترقيم، ومتانة الأسلوب ووضوح الفكرة علل أن يكون الباحث مسؤولًا عن السلامة اللغوية للبحث المقدم باللغتين العربية والإنجليزية.

٤. ترسل البحوث المقبولة للتحكيم العلمي السري إلى خبراء من ذوي الاختصاص قبل نشرها، للتأكد من الرصانة العلمية والموضوعية والجدة والتوثيق على وفق استمارة معتمدة ولا تلتزم هيئة التحرير بالكشف عن أسماء محكميها، وترفض البحوث المتضمنة في خلالها إشارات تكشف عن هوية الباحث.

٥. لضمان السرية الكاملة لعملية التحكيم تكون المعلومات الخاصة بهوية الباحث أو الباحثين في الصفحة الأولى من البحث فحسب.

٦. يلتزم الباحث بإجراء التعديلات الجوهرية المقترحة من المحكمين للبحث.

٧. يحق لهيئة تحرير المجلة رفض البحث واتخاذ القرار وعدم التعامل مع الباحث مستقبلاً عند اكتشافها ما يتنافى والأمانة العلمية المطلوبة بعد التثبت من ذلك.

٨. تنتقل حقوق طبع البحث ونشره إلى المجلة عند إخطار صاحب البحث بقبول للنشر، ولا يجوز النقل أي عن البحث إلا بالإشارة إلى مجلتنا، ولا يجوز لصاحب البحث أو لأي جهة أخرى إعادة نشره في كتاب أو صحيفة أو دورية إلا بعد أن يحصل على موافقة خطية من رئيس التحرير.

٩. لا تدفع مكافأة للباحثين عن البحوث المحكمة التي تقبل للنشر في المجلة وتقدم رئاسة هيئة التحرير مكافأة خاصة للمحكمين.

١٠. تعتمد المجلة آلية التوثيق المتنوعة فتقبل البحوث بآلية التوثيق بالهوامش سواء أكان في نفس الصحيفة ، أم في نهاية البحث، كما تقبل البحوث بآلية التوثيق في المتن بالطريقة المتعارف عليها عالمياً بـ APA.

١١. تقبل المجلة كذلك البحوث الميدانية أو المعملية ،شرط أن يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومدى الحاجة إليه ، ومن ثم يحدد مشكلة البحث في هيئة مسائلات أو فرضيات، ويعرف المفاهيم والمصطلحات، ويقدم ،عندها قسماً خاصاً بالإجراءات يتناول فيه خطة البحث ومجتمع والعينات والأدوات ، فضلا عن قسم خاص بالنتائج ومناقشتها، ويورد أخيراً قائمة المراجع.

١٢. لا يجوز نشر أكثر من بحث للباحث في العدد الواحد من المجلة سواء أكان بحث منفرداً أم مشتركاً مع باحث آخر.

١٣. يزود صاحب البحث- عند نشره- بنسخة واحدة مستلة مختومة من البحث المنشور في العدد.

١٤. تحتفظ هيئة التحرير بحقها في أولوية النشر في كل ما يرد إليها من مطبوعات، تأخذ بنظر الاعتبار توازن المجلة، والأسبقية في تسليم البحث معدلاً بعد التقويم، واعتبارات أخرى، ويخضع ترتيب البحوث في العدد الواحد للمعايير الفنية المعتمدة في خطة التحرير.

١٥. البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير أو رأي الكلية.

١٦. جميع المراسلات المتعلقة بالمجلة كافة تكون باسم رئيس التحرير، أو مدير التحرير عبر العنوان البريدي wom.Mag.uni@aliraqia.edu.iq: ، أو رقم هاتف المجلة.

١٧. أخيرا تؤكد هيئة التحرير على ضرورة الالتزام بالبحث الموضوعي الحر والهادئ والبعيد عن كل أشكال التهجم أو المساس بالرموز والشخصيات، وتنأى عن نشر الموضوعات التي تمس المقدسات، أو تلك التي تدعو إلى العصبيات الفئوية والطائفية، وكل ما يوجب الفرقة ويهدد السلم المجتمعي.

دليل المؤلف

Author Guidelines

١. يقدم الباحث طلب خطي (استمارة رقم 1 المرفقة) مختوم بالختم الرسمي لجهة الانتساب .

٢. يقدم الباحث ثلاث نسخ ورقية مطبوعة مكبوسة على ورق(A4) وعلى وجه واحد، وتكون إعدادات حواشي الصفحة 2.5 سم من كل جانب بخط(Simplified Arabic)بحجم 14 للمتن و 12 للهامش، و16 غامق للعنوان الرئيسي و 15 غامق للعنوان الفرعي. واذا كان البحث باللغة الإنجليزية فيكون بخط(Times New Roman) .

٣. لا يزيد البحث عن خمس وعشرين صفحة ، ويكون من ضمنها المراجع والحواشي والجداول والأشكال والملاحق. ويتحمل الباحث ما قيمته ثلاثة آلاف دينار عن كل صحيفة زائدة.

٤. يوقع الباحث التعهد الخاص بكون البحث لم يسبق نشره، ولم يقدم للنشر إلى جهات أخرى، ولن يقدم للنشر في الوقت نفسه حتى انتهاء إجراءات التحكيم (استمارة رقم 2).

٥. يلتزم الباحث بتقديم نسخة من كتاب الاستلال الإلكتروني للبحث وبخلافه يتعذر النشر.

٦. يتعهد الباحث بجلب نسخة إلكترونية من البحث على قرص حاسوب (CD) بعد إجراء جميع التعديلات المطلوبة وقبول البحث للنشر في المجلة.

٧. يرفق مع البحث خلاصة دقيقة باللغتين العربية والإنجليزية على ألا تزيد على صحيفتين مع السيرة الذاتية.

٨. يسدد الباحث أجور النشر والخبراء بحسب مقدارها بكل لقب علمي على وفق المنصوص عليه في الكتب الرسمية ، ويتم تسليم الأجور إلى الجهة الرسمية في القسم المالي للكلية بوصولات رسمية تحفظ حق الباحث وإدارة المجلة ، ولا تسترد الأجور في حالة رفض رئيس التحرير أو المقيمين للبحث المقدم لأسباب علمية أو لسلامة الفكرية أو غيرها.

٩. يستلم الباحث إيصالا خطيا بتاريخ تسليم البحث. ثم يُعلم بالإجراءات التي تمت.

١٠. إذا استخدم الباحث واحدة من أدوات البحث في الاختبارات أو جمع البيانات فعليه أن يقدم نسخة كاملة من تلك الأداة اذا لم تنشر في صلب البحث أو ملاحق .

١١. تلتزم المجلة بإرسال البحث إلى مقومين بخطاب تأليف، استمارة رقم 3 المرفقة ، على أن يتم تقويم البحث في مدة أقصاها ١٠ أيام، وبخلافهِ يقدم الخبير اعتذاره في أسبوع، وعندما يكون التقويم العلمي إيجابياً باتفاق اثنين من المقومين يحال البحث إلى المقوم اللغوي لتدقيقه لغوياً.

دليل المقوم Reviewer Guidelines

أدناه الشروط والمتطلبات الواجب مراعاتها من قبل المقوم للبحوث المرسلة:

١. يقوم البحث على وفق استمارة معتمدة للتقويم (استمارة رقم 4) تتضمن الآتي:

أ- فقرة تتعلق بموضوع البحث هل سبقت دراسته من قبل بحسب علمكم؟ وهل يوجد اقتباس حرفي؟ (الإشارة إلى الاقتباس إن وجد) أو استلال مع تحديد مكان الاستلال.

ب - جدول تقويمي فني تفصيلي يعبر عنه بـ (24) فقرة محددة صيغت على وفق مقياس ليكرت الثلاثي: جيد (3)، مقبول :(2)، ضعيف(1) ويقوم الخبير بالتأشير على اختيار واحد منها تبعاً لقناعته بمحتوى الفقرة وعدم ترك أي فقرة بدون إجابة.

ت - مكان محدد لملاحظات الخبير الخاصة بتفاصيل البحث، أو بأساسيات العامة (علمية أو منهجية) كي يستفيد منها الباحث.

ث - خلاصة التقويم المتعلقة بصلاحية النشر على وفق ثلاث خيارات (صالح للنشر أو صالح بعد إجراء التعديلات، أو غير صالح للنشر) على وفق المعايير المحددة في الاستمارة.

ج - مكان محدد لتثبيت مسوغات عدم الصلاحية للنشر إذا حكم بذلك.

٢. على المقوم التأكد من تطابق وتوافق عنوان الخلاصتين العربية والإنجليزية لغوياً.

٣. أن يبين المقوم هل أن الجداول والأشكال التخطيطية الموجودة واضحة ومعبرة.

٤. أن يبين المقوم هل أن الباحث اتبع الأسلوب الإحصائي الصحيح.

٥. أن يوضح المقوم هل أن مناقشة النتائج كانت كافية ومنطقية.

٦. على المقوم تحديد مدى استخدام الباحث المراجع العلمية.

٧. يمكن للمقوم أن يوضح بورقة منفصلة التعديلات الأساسية لغرض قبول البحث.

٨. توقيع الخبير على الاستمارة تمثل تعهداً خطياً بأنه قام بتقويم البحث علميا على وفق المعايير الموضوعية، وان البحث يستحق التقويم الحاصل عليه ومطلوب تسجيل اسمه على وفق ما مثبت في الاستمارة.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامـــــعة العراقية
كلية التربية للبنات

مجلة كلية التربية للبنات

مَجلَة عِلمِيّة مُحكَمَة

فصلية دورية

تَصدُرُ عَنْ كُلِيّة التَربِيّة لِلبَنَات

تعنى بنشر البحوث في المجالات الإنسانية والتربوية

العدد الرابع والثلاثـــــون (٣٤) الجزء الأول
الصادر بتاريخ: ٢٠٢٦١٩١١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاحيةُ العدد...

الحمــدُ للهِ ربِّ العــالمين ، والصــلاةُ والســلامُ علــى نبينّــا محمــدٍ ، وعلــى آلــهِ وصحبهِ تسليماً كثيراً...

أما بعدُ...

يولدُ عدد جديد من مجلة (كلية التربية للبنات / الجامعة العراقية) يحمل الرقم(34) ، الرابع والثلاثين ، بتأريخ 15/9/2026، يحوي بحوثاً متنوعة بين لغوية وأدبية وتربوية ونفسية وتاريخية واجتماعية ، وبحوث اللغة الإنكليزية ، ليكون العدد منهلاً للباحثين والدارسين والقراء عموماً ، يروي عطش المعرفة وحب العلم والتميز.

وفي هذا الإطار تؤكد إدارة المجلة حرصها على أن تكون البحوث المنتخبة في المجلة مثمرة للمجتمع والإنسان العراقيين ، وأن تلتزم بمبادئ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتعليماتها ، في نوعية الموضوعات التي تعالجها ، وإسهامها المباشر في تنمية المجتمع العراقي والارتقاء به في سلم العلم والمعرفة .

نسأل الله السداد والتوفيق للباحثين والقراء ، ونسأله تعالى السداد لنا في عمل تحرير المجلة ، وأن يكون العمل خالصاً لوجهه الكريم ، ويكون لبنة في البناء المعرفي والعلمي لكليتنا الرصينة ، وخطوة نحو التقدم والازدهار العلمي لعراقنا الحبيب ، ومن الله التوفيق ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

هيئة تحرير المجلة

صيف 2026/9/15

قائمة المحتويات – العدد (٣٤) : ايلول/2026- البحوث المحكمة

(ج ١)

ت	اسم البحث	المؤلف	الصفحة
١.	الخطاب النقدي العربي بين التأصيل والتجريب قراءة في النظرية النقدية المعاصرة وتقبلها عربيا	أ. د. أنسام محمد راشد	١-٢١
٢.	النسق والسياق رؤية في الخارطة الصوتية لقصيدة ألا في سبيل المجد لأبي العلاء المعري	أ.د . يوسف طارق السامرائي د. ميثاق عاشور حسين	٢٢-٤٣
٣.	An Investigation of the Perceptions of Iraqi Instructors Teaching English as a Foreign Language Regarding the Use of Humour in College Level classrooms	ا .م .د هدى فالح حسن الخفاجي م.م. ضمياء فالح حسن الخفاجي	٤٤-٦٨
٤.	انكسارات الأنا للمعتمد بن عباد	أ. م. د. أفراح علي عثمان	٦٩-٨٣
٥.	أثر القناعات الإيجابية في قصة إبراهيم عليه السلام	أ.م. د. أحمد رشيد مجبل العيساوي	٨٤-٩٤
٦.	لا النافية للجنس – معموليها بين التنكير والتعريف	أ.م. د. شيماء عبد الزهرة نعمان	٩٥-١١٦
٧.	مَشْرُوعِيَّةُ عِلْمِ الكَلَامِ فِي ضَوءِ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ مِنَ القُرْآنِ الحَكيم – دِرَاسَةٌ عَقَدِيَّةٌ مَوضُوعِيَّةٌ.	أ.م.د سمير هاشم خضير العبيدي	١١٧-١٣٩
٨.	التوثيق الأثري لمصر القديمة في كتابات أميليا آن بلاندفورد إدواردز	أ.م.د. بشرى عناد محمد أ.م.د. احمد ناظم عباس	١٤٠-١٦٠
٩.	بحيرة ŝ-ĥpt في النصوص الجنائزية "دراسة في الوظيفة الرمزية ودورها في رحلة المتوفى إلى العالم الآخر"	أ.م.د. بشرى عناد محمد	١٦١-١٩٣
١٠.	بلاغةُ الحركة وأثرُها في توجيه الدلالة – دراسة صوتية دلالية نقدية لأوجه القراءات في قوله تعالى : ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾	أ.م.د. حامد فرحان جاسم أ.د. محمد توفيق عبد المحسن	١٩٤-٢١١
١١.	ميكروفيزياء السلطة في رسائل عصر ما قبل الإسلام	أ.م.د. ربى عبد الرضا عبد الرزاق البنا	٢١٢-٢٣١
١٢.	مفهوم الحياة وأثرها في التشريع الجنائي الإسلامي	أ.م.د. شيماء ياسين طه الرفاعي	٢٣٢-٢٦٧

١٣.	الحركة النسوية في البحرين : تحديات والفرص	أ.م.د. صبا حسين موله	٢٦٨-٢٨٨
١٤.	أثر الشرط في العقد في تحديد نوعه وبعض أحكامه – دراسة فقهية تحليلية–	أ.م.د. محسن عباس حيال	٢٨٩-٣١٥
١٥.	حكم تجاوز مقاطع الفيديو التي تحتوي على تلاوة القرآن الكريم أو الأذان دراسة فقهية تأصيلية	م. د . أحمد إبراهيم حسن علي	٣١٦-٣٤٢
١٦.	ال منعة وأثرهم العلمي في الموصل واربل خلال العصر العباسي	م. د : مروه غازي محمد	٣٤٣-٣٧٠
١٧.	دلالة الاقتضاء بين القصد الشرعي والضرورة العقلية دراسة أصولية مقارنة	م. د. دعاء سامي رشيد	٣٧١-٤٠٧
١٨.	الأسطرة في رواية فرانكشتاين في بغداد	م. د. مروة شاكر منصور	٤٠٨-٤٢٢
١٩.	النقد الواقعي في الرواية العراقية رواية (ساعة بغداد) أنموذجا	م.د أفراح جاسم محمد	٤٢٣-٤٣٩
٢٠.	أسس الحضارة الإسلامية وتحدياتها الفكرية المعاصرة	م.د حيدر لؤي جبار حيدر	٤٤٠-٤٦٧
٢١.	The Bestowment of Wisdom In the Selected Poems of Ernest Hemingway	م.د اياد عبد الامير حسن	٤٦٨-٤٧٩
٢٢.	أثر الاستعمال اللغوي في تشكيل التمثلات الإدراكية (مقاربة معرفية لثنائية الشائع والمتحول أنموذجًا)	م.د تحرير قاسم سعدون	٤٨٠-٤٩٦
٢٣.	الجوانب الاجتماعية للطفيليين في كتاب التطفيل للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ /١٠٧١م)	م.د ندى محمد عزيز	٤٩٧-٥١٢
٢٤.	الحافظ علي بن الحسين بن الجنيد الرازي وأقواله في الجرح والتعديل دراسة نقدية في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم	م.د. أثير عماد نوري	٥١٣-٥٤٦
٢٥.	((المَعْنَى بَينَ اللِّسانيَّاتِ العَربيَّة والفَلسفةِ الإسلاميَّة))	م.د. أنسام قتيبة يحيى	٥٤٧-٥٦٤
٢٦.	الوظيفة التساؤلية في الأنماط البيانية لقصيدة (أُنشودة المطر للسياب) – مُقاربة في ضوء نظرية المُساءَلة والبلاغة لميشال مايير –	م.د. أنمار ابراهيم أحمد	٥٦٥-٥٨٦
٢٧.	الحسين عقيدة وفداء (شعراء عباسيون يخلدون رياحين أهل بيت النبوة عليهم السلام)	م.د. بتول احمد سليم	٥٨٧-٦٠٣
٢٨.	الدور الأمريكي في العلاقات الخليجية – اليابانية خلال النصف الثاني من القرن العشرين	م.د. ذو الفقار جميل جاسم	٦٠٤-٦٢٨
٢٩.	الزَّمَنُ عِنْدَ الأُصُولِّيِينّ – دراسة أصولية تطبيقية	م.د. ريّا مظفر خليل	٦٢٩-٦٧٨

٣٠.	المقاصد القرآنية الكبرى وأثرها في فهم الإسلام (سورة الفاتحة إنموذجًا)	م.د. سرى اسماعيل داود عبد	٦٧٩-٦٩٧
٣١.	Ministry of Higher Education and Scientific Research / University of Iraq / College of Education for Girls	م.د. شاكر حامد رشيد	٦٩٨-٧٢٢

ss

الدور الأمريكي في العلاقات الخليجية – اليابانية خلال النصف الثاني من القرن العشرين

The American Role in Gulf-Japanese Relations during the Second Half Of the Twentieth Century

الكلمات المفتاحية: دور– أمريكي– خليج عربي– اليابان– القرن العشرين
Keywords: Role - American - Arabian Gulf - Japan - 20th Century

م.د. ذو الفقار جميل جاسم
Prepared by :Dhu Al-FIqaar Jameel ajassim
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة البحث والتطوير
E-mail: Tttthhhh41@gmail.com

الملخص

يشكل بعد المسافة بين الخليج العربي واليابان عائقاً كبيراً، إذ يلاحظ أن الاتصالات بين العرب والمسلمين بصورة عامة واليابان بصورة خاصة، التي تعود إلى قرون بعيدة بقيت غير مباشرة لحقبة تاريخية طويلة.

لقد استقى اليابانيون معلوماتهم عن العرب منذ القرن السادس عشر عن المصادر الأوروبية التي غالباً ما كانت معلومات غير صحيحة ومشوهة للحضارة والثقافة العربية الإسلامية العريقة ويعتقد بأن أول لقاء رسمي عقد بين العرب واليابانيين قد تم في عهد أسرة الامبراطور تانسغ (٦٣٠-٨٩٤م) حيث التقى السفراء اليابانيون بالمبعوثين العرب والمسلمين في البلاط الصيني حيث ساعدت المتاجرة بين الصين واليابان على هذه الاتصالات المباشرة وخاصة في عهد أسرة سونغ (٩٦٠-١١٢٦م) حيث انفتحت اليابان على الصين، ويذكر أن الشوجون (الحاكم) يوشيمتزو أشيكاغا (١٣٩٧-١٤٠٨م) استخدم مستشاراً فنياً عربياً يعرف بـ زياد بن نبهان الأذري، وهو ابن أول مهاجر عربي إلى اليابان للمساعدة في الملاحة وبناء السفن.

ومن الجدير بالذكر بأن الكتابات العربية بين القرنين الثالث عشر والسادس عشر ذكرت جزر " واق واق" أو " واكوك" أو " واكو" التي تعني اليابان كما تفيد المعلومات بأنه بوشر ببناء سفن معقد ومتقدم التصاميم في اليابان في منتصف القرن السادس عشر من المهندسين اليابانيين بإشراف استشاري من أصل عربي أيضاً وتحديداً من عمان، وأن هناك دراسة للنظام القانوني لدولة البحرين القديمة قام بها مجموعة من البيروقراطيين الشباب في أوائل عهد الامبراطور الميجي (١٨٦٨-١٩١٢) كما قام اليابانيون في أواخر هذا العهد بعد الحرب الصينية- اليابانية (١٨٩٤-١٨٩٥) بدراسة كيفية إدارة المستعمرات العربية في الخليج العربي من الإدارتين البريطانية والفرنسية للاستفادة منها في إدارة المستعمرات اليابانية الجديدة كوريا وتايوان.

وكان انتصار اليابان على روسيا القيصرية عام ١٩٠٥ ذا وقع بارز في المحيط العربي عامةً والخليج العربي خصوصاً سجله الشاعر العربي الكبير حافظ إبراهيم بقصيدته المعروفة " غادة اليابان" كما سجل كتاب مصطفى كامل " بلاد الشمس المشرقة" بروز اليابان على الأفق العربي الباعث للأمل في التحرر والانعتاق من الاستعمار الغربي.

وقد استطاعت اليابان أن تحرز نجاحاً كبيراً في بناء تجربة متفردة ومتميزة في العديد من المجالات نالت اعجاب الأوساط السياسية والاقتصادية والأكاديمية في شتى أنحاء العالم الذي بلغ حد الانبهار لدى بعض هذه الأوساط بما حققته من إنجازات عظيمة وخاصة في مجال البناء الاقتصادي والتقدم العلمي والتقني بالإضافة إلى ذلك فإن العلاقات الخليجية – اليابانية بشكل عام بدأت تشهد تطوراً كبيراً على إثر التحرك الدبلوماسي النشيط والسياسة الاقتصادية الجديدة التي اتبعتها اليابان تجاه المنطقة العربية في أعقاب حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ إذ كان الهدف منها

بالدرجة الأولى والأساس للحفاظ على المصالح الاقتصادية الحيوية لليابان في هذه المنطقة من العالم.

جاءت هذه الدراسة بخمسة فقرات، حملت الفقرة الأولى عنوان الجذور التاريخية لنشأة العلاقات بينهما وهي بمثابة تمهيد لبداية الاتصالات الاقتصادية الأولى بين الخليج العربي واليابان مع ذكر أبرز الاتفاقيات والمعادات التي عقدت، وحملت الفقرة الثانية عنوان العلاقات المشتركة بين الخليج العربي واليابان ما بين الحربين العالميتين وكيفية تطور العلاقات بوجود الدول الاستعمارية الكبرى في الخليج العربي وكذلك في قارة آسيا وامتداد تداعيات الحرب والصراع إلى هذه المناطق، وتتطرق الفقرة الثالثة إلى العلاقات الاقتصادية بين الخليج العربي واليابان خلال الحرب الباردة، وجاءت الفقرة الرابعة بعنوان العلاقات الخليجية– اليابانية خلال حروب الخليج الأولى والثانية، وجاءت الفقرة الخامسة بعنوان دور النفط في العلاقات الخليجية اليابانية حيث ركزت على دور النفط الخليجي في الاقتصاد الياباني وأثره في تطور الصناعات والتقدم في اليابان، وختمت الدراسة بخاتمة بينت فيها أبرز النتائج والأدوار والأدوات التاريخية التي مر بها الطرفين.

الكلمات المفتاحية: دور– أمريكي– خليج عربي– اليابان– القرن العشرين

Abstract

Gulf-Japanese relations during the second half of the 20th century constituted a pivotal moment in the global economy and political relations of the modern and contemporary era. Although relations existed long ago, dating back to the era of the Arab-Islamic civilization and before the reign of Emperor Meiji (1869-1902), Japan was a powerful nation at that time, enjoying freedom of navigation and the ability to build relationships and make strategic decisions in its policies. After entering World War I, Japan sought to consolidate its position in Asia and increase its global influence. It forged international relations with European countries and the Arabian Gulf states in search of energy, particularly oil, which, after its discovery, was intended to support development, progress, and industry in Japan. Japan entered World War II and declared its surrender in 1945. The United States signed the surrender treaty on American terms, and Japanese foreign policy came under American pressure, including the signing of trade agreements with the Gulf states to ensure the flow of oil. Oil became the

determining factor in relations between the two sides, and these relations were affected during the 1967 war and the 1973 crisis when the Arabs threatened to cut off oil supplies to the West. The Arab-Israeli conflict also played a role, with Japan's stance aligning with American pressure and support for Zionism. Relations developed further during the 1980s and 1990s, taking into account the Arab cause on one hand and economic interests on the other. This was reflected in Japan's position on the First and Second Gulf Wars and its support for Iran, aiming to ensure the continued flow of Iranian oil to its industries. Japan also supported the international community in bombing Iraq and backed the American invasion of Iraq in 1991. Thus, American policy dominated Japanese foreign policy decisions regarding Arab issues, in exchange for concluding agreements. Trade agreements with the Arabian Gulf...

أولاً: الجذور التأريخية لنشأة العلاقات

في منتصف القرن التاسع عشر كانت اليابان تعيش على جانبي المحيط الهادي في عزلة عن العالم الخارجي إذ منحت الطبيعة الجغرافية اليابان بحكم كون اليابان دولة جزرية يتكون إقليمها الجغرافي من أربع جزر كبيرة وأكثر من ثلاثة آلاف جزيرة صغيرة تمتد على شواطئ شرق آسيا الواقعة على المحيط الهادي قدراً كبيراً من هذه العزلة وعاملاً من عوامل الشعور بالأمن إزاء التهديدات الإقليمية(١)، فالعزلة الطوعية والموقع الاستراتيجي والتمسك بالعادات والتقاليد الموروثة والتبشير بالتعاون الاجتماعي الطبقي بين الأغنياء والفقراء بدلاً من الصراع الطبقي مع توسيع نطاق ودور الطبقة الوسطى والانطلاق من دور العائلة والقرية في البناء الاجتماعي وصولاً إلى قيم المساواة والإخاء والمواطنة في المدينة ونجاح السلطة المركزية بالسيطرة على الإنتاج الزراعي(٢) وعلى الرغم من هذه المنافع والمزايا الاستراتيجية التي حظيت بها اليابان بسبب جغرافيتها الجزرية فإن إقليمها الجغرافي يفتقر إلى الكثير من الموارد الطبيعية والثروات المعدنية التي تعد من أهم عناصر قوة الدولة في عالم اليوم فهي تفتقر بالكامل إلى الثروة النفطية وإلى الكثير من المعادن الهامة لصناعاتها الأمر الذي جعل منها أكثر البلدان استيراداً لمصادر الطاقة وكذلك الكثير من المحاصيل الزراعية(٣) وهذا ما يفسر اهتمام اليابان الواسع بالتجارة الدولية ومدى الاستقرار في تدفقاتها بوصفها عاملاً حاسماً في تقرير علاقاتها مع العالم الخارجي، وبفعل الكثير من الأسباب الاستراتيجية والجيوبولتيكية المتعلقة بعدم قدرة اليابان على المواجهة من جانب واقتراب النفوذ

الغربي الذي أصبح يهدد الجزر اليابانية ذاتها، فقد وافقت حكومة الشوجون عودة العميد البحري الأمريكي بيري (Beery) عام ١٨٥٤ على قبول إبرام معاهدة بينها بين الولايات المتحدة الأمريكية لتنظيم العلاقات المطلوبة فكانت معاهدة كاناجاوا الشهيرة لعام ١٨٥٤ التي نصت على أمور كثيرة كان أهمها ضرورة فتح الموانئ اليابانية أمام السفن الأمريكية ومنح الولايات المتحدة الأمريكية (الدولة الأولى بالرعاية) وتطبيقاً لنصوص هذه المعاهدة قامت حكومة واشنطن بإرسال تارسند هارس ليكون أول قنصل أمريكي لدى اليابان عام ١٨٥٨، وكان أهم ما حققه هارس (Hrees) توقيع معاهدة تجارية مع الحكومة اليابانية سميت بمعاهدة " الصداقة والتجارة الأمريكية اليابانية" إذ تم الاتفاق فيها على ترجمة نصوص معاهدة كاناجاوا ووضعها موضع التنفيذ[٤]، وفي الجانب الآخر فقد أرسلت اليابان بعثتها الدبلوماسية الأولى إلى واشنطن عام ١٨٦٠ حيث كلفت بصياغة التصديق الشكلي لمعاهدة عام ١٨٥٨ وبهذا فإن هذه المعاهدات غير المتكافئة أثارت مظاهر الغضب والاستياء بين شرائح المجتمع الياباني التي طالبت بإلغائها[٥]، ومن هنا فقد برزت بذور التغيير السياسي في اليابان مما أدى إلى قيام نهضة عهد الإمبراطور الميجي[٦]، إذ أدركت حكومة الميجي بأنه يجب عليها أن تحقق شعار (دولة غنية وجيش قوي) وطالبت الاحتكاك بالغرب والإفادة من علومه المختلفة، فقامت بإرسال الكثير من البعثات إلى الدول الغربية بهدف التعلم من حضارتها وسد الفجوة الحضارية التي كانت تعاني منها اليابان وقامت باستقدام الخبراء الغربيين للاستفادة منهم في توجيه الإصلاحات الخارجية في البلاد الوجهة الصحيحة. وهكذا عملت اليابان على بناء هيكل صناعي واقتصادي ضخم وبناء مؤسسة عسكرية ضخمة تتناسب ومكانة اليابان الجديدة ومكان ذلك مصحوباً ببروز التناقضات بحكم ندرة الموارد الطبيعية من جهة وضرورة الحفاظ على مكانة هذه الدولة من جهة أخرى، الأمر الذي ولد رغبة يابانية نحو التوسع الإقليمي وقد ابتدأت نزعتها التوسعية هذه في حربها التي شنتها ضد الصين (١٨٩٤-١٨٩٥) بشأن السيطرة على كوريا وحققت فيها نصراً كبيراً بفضل كفاءة مؤسستها العسكرية آنذاك، الأمر الذي ترتب عليه تغير ميزان القوى في المنطقة واحتلال اليابان موقع الدولة الكبرى فيها[٧] وفي الوقت الذي حققت فيه اليابان انتصارها هذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد كثفت من نشاطها الاستعماري في منطقة آسيا وذلك بحكم مصالحها ولهذا فقد أثار الانتصار الياباني هواجس الولايات المتحدة الأمريكية وخشيتها على مصالحها في المنطقة ولاسيما في الصين وبالصيغة التي دفعتها إلى إعادة تقييم علاقاتها مع اليابان[٨] وفي ضوء ذلك وجدت اليابان نفسها مضطرة على الرغم من احتفاظها بتطلعاتها التوسعية إلى الاتفاق مع الأطراف الأخرى ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية. وكان الهدف تحقيق مصالحها والدخول في علاقات توازن القوى التقليدية في المنطقة ثم دخلت اليابان في حرب مع روسيا (١٩٠٤-١٩٠٥) بهدف السيطرة على إقليم منشوريا الصينية التي كانت للروس مصالح استراتيجية فيها فاستطاعت أن تحقق نصراً كبيراً على حساب الروس

مما ساهم من جديد في تدعيم مركزها كدولة كبرى فكان من شأن هذا النصر إعادة تغيير العلاقات اليابانية– الأمريكية لتصبح علاقات حذرة أكثر من ذي قل[٩] ومن هنا يمكن القول أن تدهور العلاقات اليابانية– الأمريكية في ذلك الوقت كان نابعاً بطبيعة الحال من التغيرات التي طرأت على توازن القوى في المنطقة لصالح اليابان.

ثانياً: العلاقات المشتركة مع الخليج العربي ما بين الحربين العالمتين

ترتب على نهاية الحرب العالمية الأولى جملة نتائج استراتيجية على مستوى توازن العلاقات والقوى كان أهمها ظهور اليابان إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية كدولة بحرية كبيرة في منطقة آسيا– الهادي بعد تقلص النفوذ الأوروبي فيها وقد انعكست هذه النتيجة في مقررات مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، إذ كان لليابان ثقل مؤشر فيه وبالصيغة التي أعادت فيه تشكيل نظام توازن القوى الدولي برمته على نحو آخر[١٠]، وعلى صعيد آخر فقد تأثرت اليابان بالأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت عام ١٩٢٩ من خلال الانعكاسات السلبية لهذه الأزمة على الاقتصاد الياباني، الأمر الذي دفع العسكريين اليابانيين إلى التفكير بالتوسع الإقليمي مجدداً، فكانت الصين هدفاً استراتيجياً لهم الأمر الذي أدى إلى قيام اليابان بشن عدوان واسع على الصين بين الأعوام (١٩٣٠–١٩٣٧) أدى إلى احتلال عدد من أقاليمها في الشمال والوسط والجنوب، ولقد أثر ذلك على تجدد التوتر في علاقات اليابان مع الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أصبحت شريكاً رئيسياً لليابان في منطقة آسيا[١١]، لقد ركزت اليابان اهتماماتها بالمنطقة العربية عامة والخليج العربي خاصة بعد الحرب العالمية الأولى حيث شملت ثلاث محاور رئيسية: الأول أكاديمي يشمل العلاقات الدولية والتاريخ العربي الإسلامي واللغات، والمحور الثاني تجاري، وذلك عن طريق إيجاد أسواق واسعة لمنتوجاتها وخاصة المنسوجات، وأما المحور الثالث فهو سياسي مثل جمعية اليابان الإسلامية، وقسم الدراسات الإسلامية في فرع البحوث لشركة سكك حديد جنوب منشوريا[١٢]، أما اقتصادياً فقد استغلت اليابان اختفاء المنافسة الاقتصادية الأوروبية بعد أن أنهكت الحرب العالمية الأولى اقتصادياتها فزادت من صادراتها من المعدات العسكرية، وتحركت صوب أسواق جنوب شرق آسيا دون منافس، ثم أسواق أمريكا الشمالية والجنوبية، وهذا التطور مثل بداية لنفوذ الرأسمالية ذات الطابع الياباني في توجهات السياسة الخارجية اليابانية نحو الخليج العربي[١٣].

وعلى الرغم من محاولات بعض المؤرخين اليابانيين تسليط الضوء على العرب والمسلمين بصورة مباشرة، فقد بقي اليابانيون يعاملون التاريخ العربي الإسلامي كجزء من التاريخ الأوروبي ولم تشمله مناهج التعليم الجامعي ومعاهد البحوث بصورة منفصلة حتى الستينات من القرن العشرين، أي بعد حوالي عقدين من انتهاء الحرب العالمية الثانية.

لقد كانت حاجة اليابان للوقود الذي بلغ اعتماد اليابان على مصادر الطاقة الخليجية منه أكثر من ٦٠% العامل الرئيسي الذي دفع اليابان إلى محاولاتها لإقامة علاقات مباشرة مع العالم العربي، فلم تكن الأزمة النفطية عام ١٩٧٣ المناسبة الأولى التي تستخدم فيها اليابان (دبلوماسية النفط) لخلق علاقات مباشرة مع البلدان العربية . فقد سبق أن بعثت اليابان في ربيع عام ١٩٣٩ بعثة " سرية " إلى المملكة العربية السعودية تحت غطاء الرد على زيارة الوزير المفوض للملكة في لندن الشيخ حافظ وهبة إلى اليابان بمناسبة افتتاح المركز الإسلامي في طوكيو في أيار عام ١٩٣٨، وكان هدف البعثة الحقيقي التي كانت برئاسة الوزير المفوض الياباني في القاهرة هو الحصول على امتياز للتحري عن النفط في أول بعثة تجري في إطار دبلوماسية النفط اليابانية في الخليج العربي[١٤]، وعليه فإن العلاقات العربية– اليابانية ابتدأها العرب بدافع التجارة أو حب الاستطلاع بينما كانت التوجهات اليابانية للمنطقة العربية ضعيفة أو شبه معدومة إلا في حالات بسيطة كالبحث عن النفط، وعند تحديد خطوط عامة للمقارنة بين التوجه الغربي والعربي لآسيا بشكل عام واليابان بشكل خاص نجد أن علاقات العرب مع آسيا بشكل عام واليابان بشكل خاص تتسم بالسلام والمنفعة المتبادلة واحترام شعوب هذه الدول وحضارتهم وتقاليدهم وأنظمتهم، بينما مثل توافد الأوروبيين إلى آسيا ومنها اليابان إيذاناً ببدء السيطرة الاستعمارية فيها وإضعاف للعلاقات العربية– الآسيوية بشكل عام والعلاقات الخليجية– اليابانية بشكل خاص تبعاً لذلك، واستمر هذا الوضع حتى بعد الحرب العالمية الأولى[١٥]، فاليابان لم تستطع إنشاء علاقات واتصالات مباشرة مع العرب بسبب العوائق الجغرافية واللغوية، وعلى الرغم من أن التاريخ قد سجل اتصالات غير مباشرة مع اليابان عن طريق الصين وكوريا في حوالي القرن السادس عشر، إلا أن الاتصال المباشر لم يتم إلا في أواسط القرن التاسع عشر[١٦]، ومع مجيء عصر (الإمبراطور الميجي) وما جرى من حركة تحديث واسعة لليابان بدأت معها عملية بناء الاقتصاد الياباني الحديث ومثلت المنطقة العربية لها آنذاك سوقاً واسعاً لمنتوجاتها ومصدراً للنفط[١٧]، وقد بقين العلاقات الخليجية– اليابانية في تلك الفترة محدودة جداً وذلك بسبب الجهل الياباني للمنطقة العربية، وعدم الاعتماد على المصادر العربية الأصلية لدراسة تراثهم وحضارتهم وتوجهها نحو الحضارة العربية[١٨].

أصبحت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية بلداً خاضعاً للاحتلال الأمريكي المباشر الذي فرض عليها دستوراً وأنماطاً من السياسات الداخلية والخارجية تلبي طموح ومصالح الإدارة الأمريكية ومازالت للقوات الأمريكية قواعد عسكرية في اليابان، لذلك بقيت السياسة الخارجية اليابانية خاضعة ولحد الآن للضغوط الأمريكية المباشرة أحياناً وغير المباشرة أحياناً أخرى، فأي تطور في السياسة الخارجية اليابانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مقيد بالإرادة الأمريكية وتحتل معاهدة الأمن اليابانية– الأمريكية المركز الأول في الاعتبارات السياسية اليابانية كما أن أي تحرك سياسي ياباني لابد أن يكون إما بإيعاز أمريكي أو لتحقيق مصالح يابانية لا تتناقض تناقضاً حاداً أو تتقاطع مع

المصالح الأمريكية[١٩]. ومن هنا أصبحت السياسة الأمريكية أكثر تركيزاً على اليابان من ذي قبل وأصدر مجلس الأمن وثيقته المرقمة ٣/١٣ التي دعت لى وجود يابان قوية وإنهاء كل القيود المفروضة على الصناعات اليابانية غير العسكرية وقد دعت هذه الوثيقة أيضاً إلى الإبقاء على قواعد عسكرية أمريكية دائمة في اليابان وأعلن بمقتضاها (أن اليابان وليست الصين– هي الصديق والحليف المنشود للولايات المتحدة الأمريكية من أجل حفظ السلام والاستقرار في آسيا) ومن هنا أصبحت اليابان في وضع يسمح لها بإبرام معاهدة سلام تضمنت (تجريد اليابان من امبراطوريتها وتنازلها عن كوريا وفروموزا الصينية (يايوان حالياً) وجزر البيكادور وكوريل وسخارين وجميع جزر المحيط الهادي الصرى التي كانت تحت وصايتها وأن تتنازل عن حقوقها في الصين وتقتصر سيادتها على الجزر اليابانية المتاخمة)[٢٠].

ومن هنا يتضح أن السياسة اليابانية بعد استسلام اليابان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مرّ بثلاث مراحل رئيسة:

١- **المرحلة الأولى:** بين عام ١٩٤٥ (بعد نهاية الحرب العالمية الثانية) وأوائل السبعينات، حيث تميزت بتسويات نتائج الحرب وإعادة البناء وكانت أهداف السياسة الخارجية اليابانية فقط هي العودة إلى المجتمع الدولي من خلال عقد معاهدات السلام وترميم العلاقات الدبلوماسية والانتماء إلى المنظمات الدولية والمؤسسات الدولية بالإضافة إلى إقامة العلاقات الدولية الضرورية لإدارة بناء الاقتصاد الياباني وتمكنت اليابان من بلوغ المركز الثاني بين دول المعسكر الغربي من حيث حجم الناتج القومي الإجمالي في النصف الثاني من الستينات من القرن الماضي.

٢- **المرحلة الثانية:** تمتد على مدى عقدي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين تقريباً وعملت فيها اليابان على توسيع مسؤولياتها ودورها كدولة ديمقراطية غربية صناعية، فقد ثبتت اليابان موقعها كإحدى الديمقراطيات الغربية الصناعية خلال عقد السبعينات الماضي استناداً إلى النجاح الباهر الذي حققته في تطوير قدراتها الاقتصادية للدول الصناعية المشكلة عام ١٩٧٥ التي شملت إضافة إلى اليابان الدول الصناعية الأخرى[٢١]، وهي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا، ومنذ ذلك الحين تطورت التجارة الثنائية إلى الأمام بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان إذ نشأت حركة تصدر واستيراد واسعة إذ وجد اليابانيون أن أية دولة أخرى لا تستطيع أن تحل محل الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال[٢٢].

وفي هذه المرحلة تطورت التجارة والصناعة مما ساعد على زيادة التصدير إلى الأسواق الأمريكية والأوروبية كما وسعت اليابان فعالياتها الاقتصادية داخل وخارج اليابان وخاصة مع الدول التي يعتمد عليها الاقتصاد الياباني في الحصول على المواد الأولية والطاقة مع ذلك فقد ظهرت

بوادر للفعاليات السياسية اليابانية خلال هذا العقد ومنها موقفها من القضية الفلسطينية ومشاركتها الدول الغربية الأخرى في فرض عقوبات اقتصادية ضد الاتحاد السوفيتي (سابقاً) بعد غزوه أفغانستان عام ١٩٧٩.

وفي عقد الثمانينات من القرن الماضي برزت اليابان سياسياً كدولة غربية عندما عبر رئيس وزرائها ياساهيرو ناكاسوني (Yoose Nosik) في قمة وليامسبورغ للدول الصناعية عام ١٩٨٣ عن مشاركة بلده الدول الغربية الأخرى الشعور بعدم " تجزئة الأمن الغربي" وتصاعد بعد ذلك تأثير اليابان في قمة الدول الصناعية السبعة، ففي قمة هيوستن للدول الصناعية عام ١٩٩٠ لم يجد موقف اليابان الداعي إلى استئناف مساعداتها الرسمية للصين بصورة تدريجية من أجل تشجيع سياسات الإصلاح والانفتاح الصيني أية معارضة حتى المرحلة النهائية للمؤتمر، وقد اعتبر ذلك بداية حلول عهد جديد أخذت الدول الغربية الأخرى فيه تحترم قرارات اليابان التي تتخذها بنفسها وعلى مسؤولياتها في القضايا التي تخص منطقة آسيا– الهادي، وكان تأثير الحجج اليابانية واضحاً وذا أثر كبير في تقديرات مشاكل وسياسات الغرب في المجالات السياسية العالمية مثل تقديم المساعدات الاقتصادية للاتحاد السوفيتي وتحديد بيع الأسلحة التقليدية وغيرها[٢٣]، ومن هنا فإن العلاقات بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية أدت دوراً كبيراً في السياسة الخارجية اليابانية وهذا يعود إلى الحجم الكبير في التبادل التجاري، والعلاقات الأمنية الدفاعي وهي تحرص أشد الحرص على تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث أدت هذه العلاقات دوراً مهماً في التأثير على الخط الذي تسير عليه اليابان في سياستها مع الدول الأخرى[٢٤]، كما أن لديها مصلحة مشتركة في التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية من منظار مصلحة الأمن الاقتصادي[٢٥].

٣- **المرحلة الثالثة:** وهي المرحلة الحالية التي مازالت قيد التكوين إثر نهاية ما دعي بـ " الحرب الباردة " وانهيار الاتحاد السوفيتي وتلاشي دورها كالمركز الثاني للاستقطاب في العالم مما أدى إلى جعل فكرة " الغرب" غامضة، كما أدى التصنيع الواسع لبعض دول منطقة آسيا– الهادي، وبروز الفعاليات الاقتصادية لدول آسيا حديثة التصنيع الاقتصادي إلى نهاية العهد الذي اعتبرت فيه اليابان الدولة الوحيدة التي سينطبق عليها وصف الديمقراطيات الصناعية في منطقة آسيا– الهادي، ونتج عن هذه التغيرات فقدان فكرة الديمقراطيات الغربية الصناعية أهميتها في السياسة الدولية[٢٦]، أما في مجال تطور السياسة اليابانية تجاه الخليج العربي في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية فقد مرت حقبة من الفراغ في العلاقات العربية– اليابانية دامت بين انتهاء الحرب العالمية الثانية بعد استسلام اليابان في ١٥ آب عام ١٩٤٥ ومنتصف الخمسينات وكانت اهتمامات اليابان في هذه المرحلة محصورة بصورة تامة بالقضايا الاقتصادية الهادفة إلى أن تكون اليابان الجديدة مبنية على الأسس الصناعية

والتجارية. وبحلول منتصف الخمسينات من القرن الماضي أصبح النفط أهم مصدر للطاقة للصناعات اليابانية، وساهم النفط المستورد من منطقة الخليج العربي مساهمة كبيرة في تحقيق نمو سريع في الاقتصاد الياباني، وكان الجزء الأكبر من النفط المجهز لليابان في هذه المدة يستورد عن طريق شركات النفط الكبرى، فقد ركزت اليابان خلال هذه المرحلة على التعامل مع الدول العربية وتحديداً دول الخليج العربي على أسس تجارية[٢٧]، وقد حرصت على عدم التورط في القضايا السياسية الملتهبة في المنطقة العربية وخاصة قضية فلسطين والمشكلات الناتجة من احتلال (إسرائيل) الأراضي الفلسطينية والعربية كون اليابان تعد نفسها قوة اقتصادية وثقافية "تكنولوجية " هائلة ليس لها إلا مطامع سياسية محددة، وفي هذا الصدد يمكن القول أن مطلب الحكومات اليابانية المتعاقبة انصب فقط على تحقيق مصالح اليابان الذاتية وخاصة الاقتصادية دون الأخذ بالاعتبار المظالم التاريخية التي لحقت بالعرب نتيجة احتلال الكيان الصهيوني فلسطين وأراضي عدد من البلدان العربية المجاورة كالجولان والجنوب اللبناني وكانت اليابان ترغب في تلك المرحلة في الاحتفاظ بمصالحها الاقتصادية في الوطن العربي بمعزل عن أية اعتبارات سياسية أو أخلاقية وأرادت أن تفصل ما بين تعاملها مع البلدان العربية كل على حدة من ناحية وما بين تعاملها مع الكيان الصهيوني من ناحية أخرى[٢٨]، وبعد رجوع اليابان إلى المجتمع الدولي في مرحلة الخمسينات ووضع سياستها الخارجية على أسس ثلاثة هي احترام ومراعاة الأمم المتحدة والتعاون مع الدول الحرة، وعدّت نفسها دولة آسيوية أخذت توسع علاقاتها تدريجياً مع دول الخليج العربي وخاصة المنتجة للنفط في محاولة لتوفير مصادر النفط مباشرة ومستقلة عن الاحتكارات النفطية العالمية، ففي عام ١٩٥٨ تم تأسيس شركة النفط العربية (Arabian O.L. Co) برأسمال ياباني مائة بالمائة لاستثمار امتياز المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية، وهو أول امتياز نفطي لليابان في المنطقة العربية وبلغ بعد ذلك عدد مشاريع الاستكشافات والاستثمار النفطي للشركات المملوكة من قبل اليابان كلياً وهي الغالبية أو المشتركة مع شركات عالمية أخرى في المنطقة العربية حتى عام ١٩٧٣ ثمانية مشاريع[٢٩]، ومن هنا تُعد العلاقات الخليجية– اليابانية ذات أهمية كبرى بالنسبة لليابان بالإضافة إلى اعتماد اليابان الكبير على مصادر الطاقة العربية، فإن التبادل التجاري مع هذه الدول يعادل تقريباً التبادل التجاري الياباني مع الولايات المتحدة الأمريكية في حجمه، وتدور العلاقات الاقتصادية العربية– اليابانية حول عناصر أساسية هي التجارة والعمليات النفطية والمشاريع المشتركة بالإضافة إلى استفادة اليابان من الاستثمارات العربية. وابتداءً من عام ١٩٥٧ بدأت اليابان أعمال التنقيب عن النفط بتوقيع اتفاقيتين مع المملكة العربية السعودية والكويت بعد حصولها على حقوق التنقيب البحرية معهما وشاركت بنشاط كبير في

استخراج النفط الخليجي منذ عام ١٩٥٨ في المنطقة المحايدة ثم في أبو ظبي عام ١٩٧٨[٣٠]، ومن هنا يتضح أن اليابان اتبعت سياسة مزدوجة هدفها الحفاظ على مصالحها الاقتصادية الهائلة في البلدان العربية والاحتفاظ بعلاقات سياسية واقتصادية مع " إسرائيل" في الوقت نفسه. وقد صارت الحكومة اليابانية حتى عام ١٩٧٢ وراء السياسة الأمريكية المؤيدة تأييداً أعمى (لإسرائيل) وحتى ذلك العام كانت الحكومة اليابانية غير مكترثة لقضية العرب الأولى فلسطين والمشكلات الناتجة من احتلال (إسرائيل) الأراضي العربية وفي تلك السنة حاولت البلدان العربية أولاً إقناع الحكومة اليابانية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع (إسرائيل) ولكن اليابان رفضت ذلك بحجة خوفها من تنفير الولايات المتحدة الأمريكية منها والآثار السلبية الممكنة في بيع بضائعها ومنتجاتها في الأسواق الأمريكية وعندها هددت البلدان العربية النفطية بقطع التجهيزات النفطية عن البلدان المائلة مع "إسرائيل" والمعادية للقضية الفلسطينية والقضايا العربية، فقد وجدت الحكومة اليابانية نفسها في حيرة من ذلك كيف تستطيع اليابان ضمان تجهيزاتها النفطية ومصالحها الاقتصادية الهائلة في البلدان العربية من دون تبني سياسات مناهضة للمصالح الأمريكية في المنطقة العربية (إسرائيل)[٣١].

ثالثاً: العلاقات الاقتصادية بين الخليج العربي واليابان

لقد توسعت وتطورت العلاقات الخليجية- اليابانية بسرعة كبيرة بعد ما دعي " بالهجرة النفطية" الأولى عام ١٩٧٣ واضطرار اليابان بعد المجموعة الأوروبية لإتخاذ مواقف سياسية إيجابية في مجال القضية الفلسطينية[٣٢]، ثم جاء تغيير السياسة اليابانية تجاه العرب نتيجة استخدام الدول العربية النفطية سلاح النفط في وجه الدول التي تتعامل مع الكيان الصهيوني وتنحاز إلى جانبه ضد قضايا الأمة العربية، وقد جاء القرار من قبل منظمة الدول العربية المصدرة للنفط عام ١٩٧٣، وأما النشاط الدبلوماسي المكثف الذي قامت به اليابان تجاه المنطقة العربية ما هو إلا بدافع لحماية مصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية، وهذا ترك أثراً واضحاً في سياسة اليابان الخارجية نتيجة مصالحها الاقتصادية. ومن الملاحظ أن اليابان بلغ اعتمادها على النفط العربي بنسبة ٨٨% من احتياجاتها للطاقة و٧٨% في عام ١٩٧٤ و ١٧% في عام ١٩٨٩ ، ومن المتوقع أن يزيد اعتمادها على النفط العربي خلال التسعينات من القرن الماضي لزيادة الطلب على المنتجات النفطية في اليابان[٣٣].

لقد كان تاريخ ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٧٣ وهو نفس اليوم الذي أعرب فيه العرب عن رضاهم عن بيان المجموعة الأوروبية الصادر في اليوم السادس من نفس الشهر، حيث أصدرت الحكومة اليابانية بياناً كررت فيه موقفها السابق الذي أعلنته وزارة الخارجية الذي عدّه أقرب إلى الحياد وبعيداً عما تتطلبه الأوضاع من حزم والتزام. ولكن بعد مشاورات مكثفة بين قادة الحزب

الديمقراطي الحر الحاكم ووزارات الدولة المختلفة وكبار دوائر الأعمال المعنية وكذلك أصدرت الحكومة اليابانية بياناً جديداً في ٢٢ من الشهر نفسه أي بعد أربعة أيام من بيانها السابق موازياً لبيان المجموعة الأوروبية جاء فيه ما يلي:

١- يجب على (إسرائيل) الإنسحاب من جميع الأراضي المحتلة في حرب عام ١٩٦٧.

٢- تعترف وتحترم اليابان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بوجب ميثاق الأمم المتحدة وفي تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

٣- قد تضطر الحكومة اليابانية إلى إعادة النظر بسيادتها نحو (إسرائيل) استناداً للتطورات المستقبلية[٣٤] .

لقد عدّ هذا البيان نقطة تحول هامة في سياسة اليابان تجاه منطقة الخليج العربي، حيث عدّه الكيان الصهيوني انحرافاً واضحاً عن سياسة الحياد اليابانية كما أن المحافل الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية قالت أن البيان سدد ضربة قاسية للعلاقات اليابانية الأمريكية ومن هنا يتضح أن العلاقات اليابانية– العربية بعد أزمة الطاقة في عام ١٩٧٣ قد مالت نحو تأييد القضايا العربية أكثر منه نحو الامتناع عن التصويت، كما أن الحكومة اليابانية أصدرت بياناً صاغت فيه سياسة شرق أوسطية أكثر اعتدالاً وأكثر استقلالاً عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وأن ناكاسوني وزير التجارة الدولية والصناعة الياباني ألح على رئيس الوزراء الياباني تاناكا والمسؤولين الآخرين بطلب تغيير السياسة اليابانية تجاه المنطقة العربية بعد إدراك المسؤولين اليابانيين حقيقة عدم إمكانية ضمان حصول اليابان على إمداد النفط الربي في ظل أجواء حرب عام ١٩٧٣ وتزامنها مع ارتفاع أسعار النفط والتهديد باستخدام النفط العربي كسلاح ضد الدول المؤيدة (لإسرائيل) وكانت النتيجة صدور ذلك البيان الذي تضمن أهم النقاط التالية:

١- دعوة الحكومة اليابانية تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط عبر التطبيق الفوري والشامل لقرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) ومطالبة مسؤولي حكومات جميع الدول المرتبطة بالقرار يتبنى جميع قرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى حق الفلسطينيين في تقرير المصير.

٢- دعوة اليابان إلى وجوب التمسك بالمبادئ التالية للتوصل إلى حل سلمي:

- لا مشروعية لضم أي أراضٍ واحتلالها عن طريق استخدام القوة.
- إنسحاب القوات (الإسرائيلية) من جميع الأراضي العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧.
- احترام وحدة وسلامة أراضي جميع الدول في المنطقة والحاجة إلى ضمانات لتحقيق هذا الهدف.
- الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني واحترامها بما يتوافق وشرعية الأمم المتحدة في سياق التوصل إلى سلام عادم ودائم في " الشرق الأوسط".

٣- إن حكومة اليابان تأسف لاحتلال (إسرائيل) المستمر لأراض عربية وهي تحث (إسرائيل) على العمل وفقاً لهذه المبادئ[٣٥].

وقد خلص البيان الياباني في شبه إنذار موجه إلى (إسرائيل) إلا أن الحكومة اليابانية ستواصل مراقبة الوضع في الشرق الأوسط بقلق بالغ وفقاً للتطورات المستقبلية قد تجد أنها مضطرة إلى إعادة النظر في سياستها تجاه (إسرائيل) حيث عبرت اليابان باتباع سياسة جديدة أكثر إيجابية اتجاه المنطقة العربية وذلك لضمان تدفق النفط وتحقيقاً لمصالحها الاقتصادية[٣٦].

ثم أنها أبقت على اعترافها بـ (حق إسرائيل) في الوجود بسلام فإنها سارت في اتجاه منح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في طوكيو صفة الدبلوماسية التي كان يفتقدها واعترفت الحكومة اليابانية بمنظمة التحرير الفلسطينية كمنظمة تمثل الشعب الفلسطيني لكنها لم تعتبرها الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين. وقد طورت اليابان موقفها إلى الاعتراف بحق الفلسطينيين ليس في تقرير المصير فقط بل بحقهم في تشكيل حكومتهم الخاصة وعدت اليابان اشتراك الفلسطينيين في عملية السلام بين (إسرائيل) ومصر ضرورة واضحة[٣٧] . أما الجانب العربي فقد أعفى اليابان من التخفيض الإضافي المقرر في التجهيزات النفطية وهو ٥% كما أن اليابانيين لكي يضمنوا خانة البلدان الصديقة للدول العربية عملوا بجهود دبلوماسية كبيرة لتحقيق هذا الأمر. فقد منحت اليابان مبلغ خمسة ملايين دولار أمريكي لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين عن طريق الوكالة الدولية، كما أرسلت الحكومة اليابانية وفوداً إلى ثمانية دول عربية لتوضيح الموقف الياباني، وقد أثمرت هذه الجهود بصدور قرار وزراء النفط العربي في ختام اجتماعهم في الكويت خلال الفترة ٢٤-٢٥ كانون أول عام ١٩٧٣ لمعاملة اليابان معاملة خاصة تعفيها من كامل التخفيضات المفروضة على الجميع وذلك رغبة في حماية الاقتصاد الياباني. وقد جاء ذلك تقديراً للحكومة اليابانية على تبني مواقف عادلة نحو القضية العربية. وكان تاكيو ميكي أول رئيس وزراء ياباني عبر عن دوافع سياسة اليابان الجديدة التي عدّ (موالية للعرب) وذلك عام ١٩٧٥ حيث قال: " ليس لليابان خيار في المستقبل المنظور الاستمرار بالاعتماد على نفط " الشرق الأوسط " ومن المعلوم أن يكون من الأهمية بمان أخذ اليابان ذلك بعين الاعتبار والعناية عند وضع سياساتها الشرق أوسطية " إضافة لذلك فقد بين مسؤولون يابانيون بأن اليابان ستقف إلى جانب العرب في أية مناورة دبلوماسية سياسياً على الأقل في حالة تجدد الأعمال العدوانية في "الشرق الأوسط"[٣٨]. كما أنها صوتت إلى جانب عدد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤيدة للقضايا العربية[٣٩]. وبعد انتهاء الأزمة النفطية الأولى عام ١٩٧٣ أخذت اليابان تطبق سياسة عدم الانحياز إلى أحد من الجانبين العربي أو (الإسرائيلي) ومتخذة الموقف التالي:

إن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يكون عادلاً ودائماً وشاملاً وأن هذا السلام يجب تحقيقه باستيفاء الشروط التالية:

١- إنسحاب (إسرائيل) من جميع الأراضي التي احتلتها نتيجة حرب عام ١٩٦٧.

٢- الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

٣- الاعتراف بحق (إسرائيل) بالوجود الحالي.

وبذلك تكون اليابان قد غيرت سياساتها تجاه القضية الفلسطينية من موقف صامت محايد غير ملتزم قبل أزمة النفط الأولى عام ١٩٧٣ إلى موقف إيجابي " موال للعرب" خلال الأزمة النفطية وبعد عبورها الأزمة إلى موقف نشيط " غير منحاز"[٤٠]، ومن خلال ذلك يتضح أن السياسة اليابانية ظلت تتميز بالازدواجية والتذبذب إزاء قضية فلسطين والنزاع العربي (الإسرائيلي) وعلى الرغم من ذلك فإن اليابان ترى أنها تمارس سياسة متوازنة وقريبة من العرب على نحو أقوى مع علاقاتها مع الكيان الصهيوني[٤١]. ومن هنا فإن مأزق اليابان في علاقاتها مع العرب يتمثل في تناقض رغبتها في الاحتفاظ بصداقة الوطن العربي مع بقائها في الوقت نفسه حليفاً متعاوناً مع الولايات المتحدة الأمريكية المؤيدة دوماً للكيان الصهيوني، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية ظلت تسير في اتجاه وحيد يخدم مصالح الكيان الصهيوني على حساب الفلسطينيين والعرب. أظهرت اليابان في العديد من المناسبات حرصها على تفهم القضايا العربية ومساندة بعضها.

رابعاً: العلاقات الخليجية – اليابانية خلال حربي الخليج الأولى والثانية

أولاً: دور اليابان في حرب الخليج الأولى:

كان موقف اليابان من الحرب العراقية- الإيرانية في البداية موقفاً متوازناً، وعملت على الحفاظ على علاقات متوازنة بين الطرفين المتصارعين إلا أن هذا الموقف قد تبدل في مرحلة لاحقة، وعلى الرغم من أن حالة الإخلال هذه كانت تعبر عن مصالح المؤسسات والشركات اليابانية الكبرى فإنها في المقابل لم تكن تستجيب بأي شكل من الأشكال للمصالح اليابانية بأبعادها الاستراتيجية في المنطقة العربية بقدر ما كانت ترتكز على المنافع المادية الآنية على حساب المصالح والعلاقات الاستراتيجية البعيدة المدى[٤٢]. وقد لعبت الولايات المتحدة دوراً كبيراً في دفع اليابان إلى الإخلال بحالة التوازن بين الدولتين المتحاربتين من خلال قضايا عدة:

١- يمكن أن تعد التجربة السابقة لليابان مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال ما سمي بأزمة الرهائن أحد الدلائل على الضغوطات الأمريكية في تغيير المواقف اليابانية تجاه القضايا الدولية بما ينسجم مع تناسبها والسياسة الأمريكية في المنطقة، فعلى سبيل المثال اتبعت اليابان سياسة نفطية تتعارض مع مجمل الإجراءات التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة هذه الأزمة[٤٣] عن طريق الضغوط الأمريكية المتزايدة اضطرت اليابان إلى تغيير تغيير سياساتها عندما بدأت باتخاذ مواقف متشددة في تعاملها الاقتصادي مع إيران[٤٤]، ومن جانب آخر فقد أظهرت الصحافة اليابانية الميل أو التعاطف مع إيران في حربها ضد

العراق عن طريق إظهاره بعرقلة صادرات النفط الإيراني إلى اليابان[٤٥]، ومن هنا يتضح أن هناك تأثيرات واضحة للولايات المتحدة الأمريكية على اليابان وكما يأتي:

أ- لقد كان للعلاقات الأمريكية- اليابانية تأثيرها الواضح على صانع القرار السياسي- الياباني ن طريق صياغة السلوك السياسي الخارجي الياباني تجاه العراق أي بمعنى أنه لم يتصرف باستقلالية في اتخاذ القرار المناسب اتجاه حرب الخليج الأولى لأن الحالة الوحيدة التي تتصرف فيها اليابان بهامش من الاستقلالية مع الولايات المتحدة الأمريكية هي الحالة التي تتضرر فيها مصالحها الحيوية وذلك لأن اليابان تأثرت بعلاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وحرصت بسبب من الأهمية القصوى في هذه العلاقات على الاستجابة لمتطلبات السياسة الأمريكية في المنطقة.

ب-لقد اتخذت اليابان موقفها الحقيقي من الحرب العراقية- الإيرانية الذي لا يتطابق مع الموقف الرسمي المعلن في بداية الحرب وهو الحياد والسي لحل الخلافات القائمة بين البلدين بالطرق السلمية حيث انحازت بشكل واضح إلى جانب إيران نتيجة الضغوط الأمريكية عليها.

وانطلاقاً من ذلك فقد ضمنت اليابان مصالحها الاقتصادية الحيوية في الولايات المتحدة الأمريكية وحافظت على علاقاتها الاستراتيجية معها من جهة كما أنها حافظت على مصالحها وعلاقاتها الاقتصادية وخاصة المجال النفطي الإيراني وخدمة الاستراتيجية الأمريكية.

ثانياً: دور اليابان في حرب الخليج الثانية

إن الدوافع الأساسية التي حددت الاتجاهات الرئيسية لموقف اليابان السياسي من حرب الخليج الثانية يكمن في نوعين من الدوافع:

الدوافع الداخلية: وهي تشمل ما يأتي:

١- الحفاظ على المصالح القومية اليابانية وهي تشمل المصالح الاقتصادية بالدرجة الأولى، وتتركز بشكل خاص في ضمان تدفق الإمدادات النفطية في منطقة الخليج العربي بشكل متواصل وبأسعار ثابتة ولاسيما وهذه الإمدادات تبلغ نسبة ٦٤% من إجمالي الواردات النفطية لليابان[٤٦]، وهذا يفسر تأكيد الحكومة اليابانية على ضرورة معالجة الأزمة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى استخدام الخيار العسكري والقوة العسكرية وذلك لضمان استقرار المنطقة وتدفق الإمدادات النفطية إليها والحفاظ على علاقات وثيقة مع البلدان العربية النفطية منها وغير النفطية وذلك من أجل ضمان مصالح اليابان التجارية والاقتصادية وتطورها في الوطن العربي باعتبارها سوقاً كبيراً ومهماً للسلع والبضائع اليابانية[٤٧]. إن الحفاظ على المصالح اليابانية في منطقة الخليج العربي يعد ركيزة من ركائز الأمن القومي الياباني[٤٨]، ومن هنا فقد اتخذت اليابان منذ اندلاع الأزمة موقفاً سلبياً تجاه العراق منذ ٢ آب عام ١٩٩٠

وذلك انسجاماً مع المواقف التي اتخذتها بلدان المنطقة اتجاه العراق وحرصاً منها على ضمان مصالحها الاقتصادية والنفطية في تلك البلدان.

إن هذه الحقائق تفسر لنا بوضوح كيف أن اليابان استجابت للضغوط الأمريكية وخاصة ما اتضح لنا من خلال تمويل القوات المتعددة الجنسيات المتواجدة في منطقة الخليج العربي حيث أكدت ضرورة استقرار المنطقة وعدم اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية لضمان مصالحها الاقتصادية في المنطقة.

الضغوط الداخلية:

كان الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم آنذاك يمر بظروف حرجة في أعقاب خسارته لأغلب المقاعد البرلمانية في مجلس الشيوخ الياباني على أثر الفضائح المالية والسياسية في ذلك الوقت[٤٩] وكانت لها انعكاساتها السلبية على الحياة السياسية في البلاد وأوجدت عدم الثقة بين الناخب الياباني والحزب الحاكم الأمر الذي أثار تذمراً وردود أفعال سيئة على صحف الرأي العام الياباني. وقد اقترن ذلك ببعض الصعوبات والمشاكل الاقتصادية ولا سيما بعد أن فرضت الحكومة اليابانية ضريبة (الاستهلاك) ضمن إطار برنامج الضرائب الذي ثبتته الحكومة في حينه والذي أثار تذمراً واسع النطاق في أوساط الرأي العام الياباني بالإضافة إلى موجة السخط بين صفوف المزارعين اليابانيين التي أثارتها كمية فتح الأسواق اليابانية أمام الصادرات الغذائية الأمريكية[٥٠]. إن هذه الأوضاع بمجملها شكلت ضغطاً هائلاً على الحكومة اليابانية في ذلك الوقت مما جعل رئيس الوزراء الياباني يستجيب لمطالب وضغوط الولايات المتحدة الأمريكية لتحديد موقف اليابان من حرب الخليج الثانية ولا سيما أن الحكومة اليابانية في ذلك الوقت وجدت ذلك وسيلة رئيسية لها لتخفيف الضغط عنها وذلك من خلال توجيه اهتمامات أحزاب المعارضة والرأي العام الياباني إلى الخارج.

الدوافع الخارجية: وهي تشتمل على ما يأتي:

من المعروف أن العلاقات القائمة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية تعد حجر الزاوية في السياسة الخارجية اليابانية وذلك بسبب حجم العلاقات الاقتصادية القائمة بين البلدين حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية شريك تجاري لليابان ولاسيما أن حجم تعاملها التجاري يصل إلى أكثر من ٢٥% من تجارة اليابان الخارجية[٥١]، الأمر الذي جعل اليابان غير قادرة على التفريط بتعاملها الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من تفجر الخلافات وحصول العديد من المشاكل ويضاف إلى ذلك الحماية العسكرية التي توفرها الولايات المتحدة الأمريكية لليابان بموجب الترتيبات الدفاعية والأمنية في المعاهدة الأمريكية اليابانية[٥٢]، التي جعلت اليابان تتخلص من الأعباء المالية الضخمة التي تتطلبها عادة في تطوير قواتها العسكرية[٥٣]. ويمكن القول أن موقف اليابان من الأحداث التي شهدتها المنطقة بعد أحداث ٢ آب عام ١٩٩٠ وسلوكها السياسي الخارجي تجاه

العراق كانا متوقعين إلى حد كبير بالنسبة للمتخصصين في الشؤون اليابانية والمتابعين للسياسة اليابانية الخارجية في المنطقة العربية خصوصاً أن المواقف السياسية اليابانية السابقة من القضايا المصيرية للدول العربية بشكل عام ومن قضية الحرب العراقية- الإيرانية بشكل خاص لا تختلف في جوهرها ودوافعها الأساسية عن موقف اليابان الأخير من أزمة وحرب الخليج[٥٤]، وفي المقابل فقد بدأت اليابان تؤمن بإمكانية أداء دور سياسي على نحو أكبر من السابق خلال زيادة اتصالاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية و (إسرائيل) حيث أخذت الحكومة اليابانية تعمل بمهارة على التأثير في عدد من الأطراف العربية التي تتعامل مع التسوية السلمية الحالية المطروحة في المنطقة العربية، فقد شهد عام ١٩٨٨ اهتمام اليابانيين والفلسطينيين بتعزيز العلاقات والتعاون فيما بينهما، وضمن سعي اليابان إلى القيام بدور سياسي في التسوية السلمية الحالية وجهت الحكومة اليابانية دعوة إلى وزير الخارجية (الإسرائيلية) موشي آرنز لزيارة اليابان، وقد حث الجانب الياباني في محادثات جرت في أوائل تشرين الثاني عام ١٩٨٩ في طوكيو مع وزير الخارجية (الإسرائيلية) موشي آرنز على التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، ونقلت المصادر الأمريكية عن آرنز موشي قوله: " أنه أبلغ الجانب الياباني استعداده للتفاوض مع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة الذين قد يتم اختيارهم في انتخابات اقترحتها (إسرائيل) وكرر موشي آرنز زعمه المغرض " أن منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية تمارس " الإرهاب" وحث اليابان على استخدام نفوذها على الدول العربية لحفزها على الاشتراك في المفاوضات مع (إسرائيل) وطلب من اليابان أن تستخدم قوتها الاقتصادية في إعادة تأهيل مخيمات اللاجئين، ونقلت مصادر أخرى أن الوزير الياباني كرر موقف بلاده من السلام في الشرق الأوسط " من خلال رسائل متبادلة بين وزير خارجية اليابان و (إسرائيل) وتضمن الموقف الياباني تأكيد النقاط التالية:

١- لا يمكن تبرير الاحتلال باسم الأمن.

٢- الأرض مقابل السلام.

٣- لا تقدم نحو السلام في الشرق الأوسط دون اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية وعلى (إسرائيل) أن تطبق في المناطق المحتلة وبصورة إنسانية مبادئ القانون الدولي[٥٥].

وعلى الرغم من اعتماد اليابان على النفط العربي والمصالح التجارية والاقتصادية اليابانية الهائلة مع الوطن العربي إلا أن ذلك لم يمنع اليابان من الإبقاء على علاقاتها السياسية الأمريكية المساندة دوماً للكيان الصهيوني وهو الأمر الذي يتضارب مع مصالح الدول العربية.

خامساً: دور النفط في العلاقات الخليجية – اليابانية

يعد النفط من المؤثرات المهمة في السياسة الخارجية اليابانية، إذ يلاحظ أن اعتمادها على مصادر الطاقة العربية يفوق ٦٠% ومن هنا فإن للدول العربية النفطية تأثيراً كبيراً في مواقف

اليابان تجاه القضايا العربية الساخنة، أما بالنسبة للموقف الدولي فهنالك قطبان مؤثران في السياسة اليابانية الأول والأهم وهو الولايات المتحدة الأمريكية، والثاني وهو القطب الأوروبي حيث لا يلوح في الأفق حالياً أي تغيير في السياسة الأمريكية المعادية للدول العربية. ولذلك ستبقى الولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل المنظور عاملاً ضاغطاً ومهماً في سياسة اليابان الخارجية. ومن جانب آخر فإن الطيف السياسي الأوروبي يتنوع بتنوع مصالح الدول الأوروبية بين موقف بريطانيا الموالي للولايات المتحدة الأمريكية مئة بالمئة إلى موقف فرنسا الذي يميل نسبياً إلى العقلانية في اتخاذ قراراتها لعلاقاتها الخارجية. ومن المهم معرفة المجالات الممكنة لأية علاقات مستقبلية بين العرب واليابان، إذ أن اليابان مازالت محتلة فعلياً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والوضع هذا يحدد كثيراً من حريتها من اتخاذ مواقف مستقبلية متعارضة مع مواقف الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن علاقات اليابان العسكرية مقصورة على علاقاتها فقط مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اتفاقية الأمن المتبادل بين البلدين. لهذا كله فإن أية علاقات سياسية أو عسكرية بين العرب واليابان غير واردة إلا إذ وافقت الولايات المتحدة الأمريكية عليها[٥٦]، ومن هنا فإن اليابان قد انطلقت في تحديد موقفها بشكل أساسي من دافع الحفاظ على مصالحها القومية وهي مصالح اقتصادية بالدرجة الأولى والأساس وتتعلق بشكل خاص في ضمان تدفق الإمدادات النفطية إليها من منطقة الخليج العربي بشكل متواصل وبأسعار ثابتة[٥٧].

ومنذ عام ١٩٨٧ بدأت الحكومة اليابانية تتلمس السبل لتحسين العلاقات مع (إسرائيل) مقابل أن لا تعرض مصالحها الاقتصادية الكبيرة للخطر مع العرب وستبقى السياسة اليابانية عاجلاً أم آجلاً تثير الشك والإحباط نتيجة استمرار اليابان بالسير وراء السياسة الأمريكية المساندة دوماً (لإسرائيل) الأمر الذي يتضارب مع مصالح للدول العربية[٥٨].

ويمكن القول أن اليابان تبحث لها عن دور سياسي في مسيرة التسوية السلمية الدائرة الآن بين بعض للدول العربية والكيان الصهيوني بما يخدم المصالح الأمريكية أولاً في المنطقة العربية وستسمر اليابان في هذا المأزق في المنطقة العربية، ويتمثل هذا المأزق في كيفية الاحتفاظ بعلاقات صداقة وتعاون مع الوطن العربي في الوقت نفسه تحاول أن تكون حليفاً متعاوناً مع الولايات المتحدة الأمريكية المؤيدة دوماً للكيان الصهيوني ومعارضة للحق العربي دائماً.

الخاتمة

خلال عقود السبعينات والثمانينات من القرن العشرين جرت اتصالات على مستويات حكومية وغير حكومية عالية بين الدول العربية المهمة واليابان حيث نتج عنها تطورات دبلوماسية واقتصادية كبيرة بين الجانبين فتم فتح سفارات يابانية في غالبية الدول العربية، كما زادت مجالات التعاون الفني والمساعدات اليابانية إلى الدول العربية، كما تم تشكيل جمعية للصداقة العربية–اليابانية وجمعيات للصداقة مع عدد من الأقطار العربية وعند إنطلاق انتفاضة الشعب العربي

الفلسطيني عام ١٩٨٧ اتخذت اليابان لأول وهلة موقفاً بارداً منها، إلا أنها حسنت موقفها تدريجياً نتيجة الضغط الدبلوماسي العربي من جهة، ووقوف الرأي العام العالمي ضد الأعمال الإجرامية الصهيونية في جهة أخرى.

لقد أخذت اليابان تسير سيراً وراء سياسة التوازن الجديدة في المنطقة عن طريق تطوير علاقاتها وحوارها مع الكيان الصهيوني خلال عقد الثمانينات وشأنها شأن الدول الغربية الأخرى لا تشجع الاتصالات مع المجموعة العربية بل تحاول دائماً التعامل مع الدول العربية بصورة منفردة كدول مجموعة مجلس التعاون الخليجي عندما تقتضي مصالحها ذلك ولو أنها عملت على فتح مكتب إعلامي لجامعة الدول العربية في طوكيو وهو مكتب غير فعال وليس له أي وزن دبلوماسي، ويلاحظ أنها تماشياً مع السياسة الغربية العامة تشجع التعامل مع الدول العربية الموالية أو المتماشية مع الدول الغربية مع عدم الإضرار بمصالحها خاصة النفطية مع الدول العربية الأخرى.

لقد استمرت اليابان في بداية التسعينات بسياستها السابقة مع بروز عناصر سلبية جديدة أفرزتها مرحلة ما بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) والهيمنة الأمريكية على العالم خاصة الدول النفطية العربية وظهور التسوية السلمية بين بعض الأقطار العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة والكيان الصهيوني من جهة أخرى، وقد وقفت اليابان ولأول مرة في حياتها موقفاً معادياً لبلد عربي هو العراق وساعدت مادياً ومعنوياً العدوان الأمريكي– الغربي الصهيوني عليه، وكان ذلك نتيجة الضغط الأمريكي الصهيوني الهائل الذي لم يسبق له مثيل على الحكومة اليابانية وتهديدها بتقليص مصادر توريد النفط من منطقة الخليج العربي إلى اليابان.

السياسة السلمية أخذت اليابان تؤدي دوراً فعالاً في عمليات التسوية السلمية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية بين بعض الدول العربية والكيان الصهيوني عن طريق المساندة الدبلوماسية وتقديم المساعدات المالية والفنية التشجيعية لأطراف التسوية السلمية من جهة واستضافة إحدى لجان التسوية الخاصة بالبيئة والمشاركة الفعالة في تقديم الدراسات والأفكار لمعالجة المشاكل التي تعيق تقدم عملية التسوية من جهة أخرى[٥٩].

إن مثل هذه المواقف والسياسات اليابانية تهدف أولاً وأخيراً إلى إرضاء الولايات المتحدة الأمريكية وبقية المؤثرين في المؤسسات الدولية ولا سيما الاتحاد الأوروبي بغية احتلال موقع مهم ومتقدم في المنظمات الدولية كمجلس الأمن، ومن هنا فإن اليابان قد حددت موقفها بتأثير علاقاتها الوطيدة بالولايات المتحدة الأمريكية التي يصفها المسؤولون اليابانيون بأنها تشكل محور سياستها الخارجية وحجر الزاوية في هذه السياسة[٦٠] وهي سياسة مزدوجة للحفاظ على مصالحها الاقتصادية الضخمة في المنطقة وكان الخليج العربي أحد محطات المصالح الاقتصادية لليابانن.

جدول رقم (١)

التجارة الخليجية– اليابانية[٦١]

السنة	(ملايين الدولارات)			
	المجموع	الصادرات العربية	الاستيرادات العربية	الميزان التجاري
١٩٧٨	٢٣٧٣٥	١٥٢٠٤	٨٥٣١	+٦٧٣
١٩٧٩	٣٢٧٣٩	٢٢٦٣٣	١٠١٠٦	+١٢٥٢٧
١٩٨٠	٥١٨٤٠	٣٨٠٧٢	١٣٧٦٨	+٢٤٨٠٤
١٩٨١	٥٤٢٥٧	٣٧٤٩٨	١٦٧٥٩	+٢٠٧٣٩
١٩٨٢	٤٨٦٦٢	٣٠٢١٧	١٨٤٤٥	+١١٧٧٢
١٩٨٣	٤٠٨٤٨	٢٤٨١٠	١٦٠٣٨	+٨٧٧٢
١٩٨٤	٣٨١٦٢	٢٥٢١٠	١٢٩٥٢	+١٢٢٥٨
١٩٨٥	٣٨٤٦٦	٢٥٧١٩	١٠٩٤٧	+١٦٥٧٢
١٩٨٦	٢٥٥٧٢	٨١٢١	٨٤٥١	+٨٦٧٠
١٩٨٧	٢٦٣٥٠	١٨٥٧٩	٧٧١	+١٠٨٠٨
١٩٨٨	٢٦٦٦٩	١٨٤١٩	٨٢٥٠	+١٠١٦٩
١٩٨٩	٢٨٤٦٢	٢١٠٦٢	٧٤٠٠	+١٣٦٦٢
١٩٩٠	٣٥٢٧٩	٢٧٤٧٣	٧٨٠٦	+١٩٦٦٨
١٩٩١	٣٥٥٧٧	٢٦٣٢٨	٨٩٢٤٩	+١٧٠٧٩
١٩٩٢	٣٨٠٩٨	٢٦٣٩٢	١١٧٠٦	+١٤٦٨٦
١٩٩٣	٣٥٣٨٧	٢٤٤٨١	١٠٩٠٦	+١٣٥٧٥
١٩٩٤	٣٤١٥١	٢٤٧٤٣	٩٤٠٨	+١٥٣٣٥

جدول رقم (٢)

التجارة اليابانية – الإسرائيلية

(آلاف الدولارات الأمريكية)							
السنة	الصادرات	(*%)	الاستيرادات	(*%)	المجموع	(*%)	الميزان
١٩٦٠	٢٥٠٥	+١٣٨	١٦٦٤	-٠	١٦٩١	+٥٣	+٨٤١
١٩٦١	٢٠٦٢	-١٨	٣٩٦٥	+١٣٩	٦٠٢٧	+٤٥	-١٩٠٣
١٩٦٢	٢٠٦٢	+١٩٤	٥١٨٨	+٣١	١١٢٥٠	+٨٧	+٨٧٤
١٩٦٣	٩٤٣٢	+٥٦	٦١٠١	+١٩	١٥٥٣٣	+٣٨	+٣٣٣١
١٩٦٤	١٣٨٣٢	+٤٦	١٥٠٠٤	+١٤٥	٢٨٨٣٦	+٨٧	-١١٧٢
١٩٦٥	٢١٠٣٦	+٥٢	٢٥٠١١	+٦٧	٤٦٠٤٧	+٦٠	-٣٩٧٥
١٩٦٦	٢٠٦٩٣	-٢	١٢١٥٢	-٥٢	٣٢٨٤٥	-٢٩	+٨٥٤١
١٩٦٧	١٨٢٤١	-١٢	١٥٦٣٤	+٢٩	٣٣٨٧٥	+٣	+٢٦٦٠٧
١٩٦٨	١٣٦٣٥	-٢٥	١٧٧٢٢	+١٣	٣١٣٥٧	-٧	-٤٠٨٧

١٩٦٩	١٨١٠	+٣٣	١٩٦٦١	+١١	٣٧٨٣١	+٢١	−١٤٩١
١٩٧٠	١٩٩٧١	+١٠	٢٧٨٢٤	+٤٢	٤٧٧٩٥	+٢٦	−٧٨٥٣
١٩٧١	٣١٧٨٩	+٥٩	٤١٤٥١	+٤٩	٧٣٢٤٠	+٥٣	−٩٦٦٢
١٩٧٢	٤٣٥٨٠	+٣٧	٥٨٦٤٢	+٤١	١٠٢٢٢٢٢	+٤٠	١٥٠٦٢
١٩٧٣	٥٨٢١٥	+٣٤	٧٩٨٧٤	+٣٦	١٣٨٠٨٩	+٣٥	−٢١٦٥٩
١٩٧٤	٨٨٥٠٦	+٥٢	٦٥٤٩٤	−١٨	١٥٤٠٠٠	+١٢	+٢٣٠١٢
١٩٧٥	٧٣١٥٦	−١٧	٨٩٤٢٩	+٣٧	١٦٢٥٨٥	+٦	−١٦٢٧٣
١٩٧٦	٨٤٣٣٢	+١٥	٧٩٩٤٤	+١١	١٦٤٢٧٦	+١	+٤٣٨٨
١٩٧٧	٨٨٧٥٤	+٥	٩٧٢٥٥	+٢٢	١٨٦٠٠٩	+١٣	−٨٥٠١
١٩٧٨	٩٩٢٩٥	+١٢	١٧٣٠٢٩	+٧٨	٢٧٣٢٤	+٤٦	−٧٣٧٣٤
١٩٧٩	١٤١٠٧٩	+٤٢	٢٠١٥٨٢	+١٧	٣٤٢٦٦١	+٢٦	−٦٠٥٠٣
١٩٨٠	١٠٨٦٢٨	−٢٣	٢٢٧٠١٣	+١٣	٣٣٥٦٤١	−٢	−١١٨٣٨٥
١٩٨١	١٤١٩٦٧	+٣١	٢٠٣١٨	−١٠	٣٤٥٥٨٥	+٣	−٦١٦٥١
١٩٨٢	٢٠٢٢٤٥	+٤٢	١٨٢٩١	−٩	٣٨٨٥٣٦	+١٢	+١٥٩٥٤
١٩٨٣	٦٦٢٧١٤	+٣٢	١٨٨١٣٠	+١	٤٥٤٨٤٤	+١٧	+٧٨٥٨٤
١٩٨٤	١٧٣٥٢٥	−٣٥	١٩٠٧٨١	+١	٣٦٤٣٠٦	−٢٠	−١٧٢٥٦
١٩٨٥	١٧٠٤٢٥	−٢	٢١٤٨٧٣	+١٣	٣٨٥٢٩٨	+٦	−٤٤٤٨
١٩٨٦	٢٧٤٩٤٤	+٦١	٤٢٢٣٩٧	+٤٩	٥٩٧٣٤١	+٥٥	−٤٧٤٥٣
١٩٨٧	٣٤٦٠٣١	+٢٦	٤٨١١٥٢	+٤٩	٨٢٧١٨٣	+٣٨	−١٣٥١٢١
١٩٨٨	٤٢٠٤٢٩	+٢٢	٦٨٤٤٥٥	+٤٢	١١٠٤٨٨٦	+٣٤	−٢٦٤٠٢٦
١٩٨٩	٣١٧٥٤٣	−٢٤	٧٥٧٨٨٧	+١١	١٠٧٥٤٣٠	−٣	−٤٤٠٣٤٤
١٩٩٠	٥٠٩٠٠٣	+٦٠	٨٧٩٩٣٨٢	+١٦	١٣٨٨٣٨٥	+٢٩	−٣٧٠٣٧٩
١٩٩١	٧٣٧٩٨٢	+٤٥	٧٣٦٧٨٣	+١٦	١٤٧٤٧٦٥	+٦	+١١٩٩
١٩٩٢	١٠٠٥٨٠٣	+٣٦	٦٩٤٤٢٤	−٧	١٧٠٠٢٢٧	+١٥	+٣١١٣٧٩
١٩٩٣	٩٨٣٢٥٥	−٢	٧٧٥٧١٩	+١٢	١٧٨٩٧٤	+٣	+٢٤٧٥٣٦
١٩٩٤	٨٧٢٤٦٠	−١١	٧٩١٨٩	+١٢	١٨٥١٦٤٩	−٠	−١٠٦٧٢٩

الهوامش:

(1) The Encyclopedia Ammicana (International Edition) Vo115 (New york), Encyclopedia. Americana corporation, 1986. P.p695.

(٢) عدنان السيد حسين، النهضة العربية والنهضة اليابانية، تشابه المقدمات واختلاف النتائج، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٢٥٨)، (٨)، ٢٠٠٠، ص٢٠٧.

[٣] آرثر تيرمان، اليابان الحديثة، ترجمة: وديع سعيد وعلي فارقة الأنصاري، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، بدون تاريخ، ص٥.

[٤] محمد جبار حسين، العلاقات اليابانية– الأمريكية وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص٩.

[٥] فوزي درويش، اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي، طنطا مطابع غباش، ١٩٨٩، ص٢٠.

[٦] ميجي، كلمة يابانية تعني الحكم المستنيرة وتطلق على النظام الجديد في اليابان الذي حل محل توكوجارا والذي أصبح فيه الإمبراطور متسوهيشو بؤرة الولاء السياسي في البلاد (١٨٦٨–١١٢)انظر: د. عبد الغفار رشاد، (التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية)، ط١، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٤، ص١٥.

[٧] أدين رايشاور، اليابانيون، ترجمة: ليلى الجبالي ومراد شوقي جلال، الكويت، مطابع الرسالة، ١٩٨٩، ص٢٩، ص٤٦.

[٨] عبد الغفار رشاد، التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية، ط١، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٤، ص٣٩.

[٩] فوزي درويش، اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.

[١٠] المصدر نفسه، ص١٢٦، ص١٢٧.

[١١] المصدر نفسه، ص١٥٨.

[١٢] رشيد الرفاعي، مصدر سبق ذكره، ص٦٣.

[١٣] محمد السيد سليم، نيفين عبد المنعم، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص١٠٨، ص١١١.

[١٤] رشيد الرفاعي، مصدر سبق ذكره، ص٦٣.

[١٥] محمد السيد سليم، نحو منظور جديد للعلاقات العربية الآسيوية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (١٣٣)، ١٩٩٨، ص١٣–١٤.

[١٦] عماد جاد، اليابان والعالم العربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (٨٨)، ١٩٨٧، ص٨٢–٨٣.

[١٧] رؤوف عباس، التطور السياسي في اليابان، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (٨٨)، ١٩٨٧، ص٨٢–٨٣.

[١٨] إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٧، ص٤٨٦.

[١٩] رشيد الرفاعي، مصدر سبق ذكره، ص٥٥.

[٢٠] فوزي رشيد، اليابان الحديثة والدور الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٥.

[٢١] رشيد الرفاعي، العراق والقوى الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص٥٦.

[٢٢] فوزي درويش، مصدر سبق ذكره، ص٥٢.

[٢٣] رشيد الرفاعي، مصدر سبق ذكره، ص٥٧.

[٢٤] جهاد مجيد محي الدين، موقف اليابان من الحرب العراقية– الإيرانية، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٦، ص٢٢.

[٢٥] عبد المنعم طلعت، الاستراتيجية الأمريكية في آسيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٣١)، ١٩٩٨، ص٣٣.

[٢٦] رشيد محمد سعيد الرفاعي، مصدر سبق ذكره، ص٥٨.

[٢٧] المصدر نفسه، ص٦٤.

[٢٨] خليل إبراهيم الطيار، دراسة في العلاقات اليابانية– الإسرائيلية، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٧٣)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣، ص٦٢.

[٢٩] رشيد محمد سعيد الرفاعي، مصدر سبق ذكره، ص٦٤.

[٣٠] خليل الطيار، مصدر سبق ذكره، ص٦٣.

[٣١] المصدر نفسه، ص٦٤.

[٣٢] رشيد محمد سعيد الرفاعي، مصدر سبق ذكره، ص٦٥.

[٣٣] خليل الطيار، مصدر سبق ذكره، ص٦٣.

[٣٤] رشيد محمد سعيد الرفاعي، مصدر سبق ذكره، ص٦٥.

[٣٥] خليل الطيار، مصدر سبق ذكره، ص٦٥.

[٣٦] جمال الدين محمد علي، سياسات القوى العظمى في آسيا والمحيط الهادي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (٥٨)، ١٩٨٦، ص٦٦.

[٣٧] خليل الطيار، مصدر سبق ذكره، ص٦٧.

[٣٨] رشيد الرفاعي، مصدر سبق ذكره، ص٦٧.

[٣٩] خليل الطيار، مصدر سبق ذكره، ص٦٦.

[٤٠] رشيد الرفاعي، مصدر سبق ذكره، ص٦٧.

[٤١] خليل الطيار، مصدر سبق ذكره، ص٦٦.

[٤٢] صلاح حسن محمد، موقف اليابان من الحرب العراقية– الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص١١٦.

[43] Chi Kara Higachi, us, Japan Relations and Iran, in look Japan, Vol, 25, No, 286, June 10, 1987, pp.11-15.

[٤٤] مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(٥٢)، ١٩٨٠، ص٣٩.

[٤٥] جهاد محي الدين، موقف اليابان من الحرب العراقية– الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.

[٤٦] عبد الخبير محمود عطا، اليابان واعتبارات المصلحة القومية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٢)، القاهرة، ١٩٩٠، ص١١٥.

[٤٧] خليل إبراهيم الطيار، مصدر سبق ذكره، ص٦٣.

[٤٨] عبد الخبير محمود عطا، مصدر سبق ذكره، ص١١٥.

[٤٩] صلاح حسن محمد، موقف اليابان من أزمة الخليج، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص١٣٧.

[٥٠] المصدر نفسه، ص١٣٧.

[٥١] المصدر نفسه، ص١٣٨.

[٥٢] إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية (المفاهيم والحقائق الأساسية)، ط١، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٧٩، ص٢٤٣.

[٥٣] طلعت مسلم، القوة العسكرية اليابانية، مجلة العلوم الدولية، العدد (٨٨)، (٤)، ١٩٨٧، ص١٢٤.

[٥٤] صلاح حسن محمد، التحرك العراقي المطلوب إزاء اليابان، مجلة العلوم السياسية العراقية، بغداد، ١٩٩٤، ص٢٣٥.

(٥٥) خليل الطيار، مصدر سبق ذكره، ص٦٨.

(٥٦) رشيد الرفاعي، مصدر سبق ذكره، ص٨١.

(٥٧) صلاح حسن محمد، موقف اليابان من أزمة الخليج، مصدر سبق ذكره، ص١٤٥.

(٥٨) خليل الطيار، مصدر سبق ذكره، ص٧٤.

(٥٩) رشيد الرفاعي، مصدر سبق ذكره، ص٦٨-٦٩.

(٦٠) صلاح حسن محمد، موقف اليابان من أزمة الخليج، مصدر سبق ذكره، ص١٤٦.

(٦١) نقلاً عن مجلة مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد، (١٩٩٦-١٩٩٧)، ص٨٢.

المصادر

أولاً: المصادر العربية:

١. إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٧.

٢. أدين رايشاور، اليابانيون، ترجمة: ليلى الجبالي ومراد شوقي جلال، الكويت، مطابع الرسالة، ١٩٨٩.

٣. آرثر تيرمان، اليابان الحديثة، ترجمة: وديع سعيد وعلي فارقة الأنصاري، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، بدون تاريخ.

٤. إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية (المفاهيم والحقائق الأساسية)، ط١، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٧٩.

٥. جمال الدين محمد علي، سياسات القوى العظمى في آسيا والمحيط الهادي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (٥٨)، ١٩٨٦.

٦. جهاد مجيد محي الدين، موقف اليابان من الحرب العراقية- الإيرانية، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٦.

٧. خليل إبراهيم الطيار، دراسة في العلاقات اليابانية- الإسرائيلية، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٧٣)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

٨. رشيد محمد سعيد الرفاعي، العراق والقوى الكبرى.

٩. رؤوف عباس، التطور السياسي في اليابان، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (٨٨)، ١٩٨٧.

١٠. صلاح حسن محمد، التحرك العراقي المطلوب إزاء اليابان، مجلة العلوم السياسية العراقية، بغداد، ١٩٩٤.

١١. صلاح حسن محمد، موقف اليابان من أزمة الخليج، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤.

١٢. صلاح حسن محمد، موقف اليابان من الحرب العراقية- الإيرانية.
١٣. طلعت مسلم، القوة العسكرية اليابانية، مجلة العلوم الدولية، العدد (٨٨)، (٤)، ١٩٨٧.
١٤. عبد الخبير محمود عطا، اليابان واعتبارات المصلحة القومية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٢)، القاهرة، ١٩٩٠.
١٥. عبد الغفار رشاد، (التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية)، ط١، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٤.
١٦. عبد المنعم طلعت، الاستراتيجية الأمريكية في آسيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٣١)، ١٩٩٨.
١٧. عدنان السيد حسين، النهضة العربية والنهضة اليابانية، تشابه المقدمات واختلاف النتائج، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٢٥٨)، (٨)، ٢٠٠٠.
١٨. عماد جاد، اليابان والعالم العربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (٨٨)، ١٩٨٧.
١٩. فوزي درويش، اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي، طنطا مطابع غباش، ١٩٨٩.
٢٠. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(٥٢)، ١٩٨٠.
٢١. محمد السيد سليم، نحو منظور جديد للعلاقات العربية الآسيوية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (١٣٣)، ١٩٩٨.
٢٢. محمد السيد سليم، نيفين عبد المنعم، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.
٢٣. محمد جبار حسين، العلاقات اليابانية- الأمريكية وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٨.
٢٤. نقلاً عن مجلة مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد، (١٩٩٦-١٩٩٧).

ثانياً: المصادر الأجنبية:

25. Chi Kara Higachi, us, Japan Relations and Iran, in look Japan, Vol, 25, No, 286, June 10, 1987, pp.11-15.
26. The Encyclopedia Ammicana (International Edition) Vo115 (New york), Encyclopedia. Americana corporation, 1986. P.p695.

Iraqia University

Journal of the College of Education for Women: A Peer-Reviewed Academic Journal

Issue No.34
15 September
A.H 1448
A.D 2026

ISSN (print): 2708 - 1354 ISSN (online): 2708 - 1362